تيسير التدمرية

الجزء الثاني

التوحيد في العبادات

تأليف

د/ عيسى بن عبد الله السعدي

أستاذ العقيدة بجامعة الطائف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :-

فالرسالة التدمرية تدور على أصلين كبيرين ؛ الأول في التوحيد في الصفات ، وقد مضى تحريره في الجزء الأول من هذا الكتاب . والثاني في التوحيد في العبادات ، وهو موضوع هذا الجزء من كتاب (تيسير التدمرية) ؛ وذلك من حيث دلالة توحيد العبادة ، وأهميته ، وتفسير كلمته ، وبيان كيفية تحقيقها ، ثم بيان علاقة هذا التوحيد بالشرع والقدر ، مع الرد على من زاغ في هذه الأصول ، وبيان ما ارتبط بزيغهم من معان منافية للتوحيد الذي بعثت به الرسل وأنزلت به الكتب ، مع تقرير عِظم الحاجة إلى توحيد الله وشرعه ، لأن العقول وإن اهتدت إلى جمل من ذلك إلا انها لا تدرك حقيقة الحسن والقبح وعاقبته على التفصيل إلا بالشرع ، خلافا لمن غلا في كفاية العقل أو عطله . وقد بذلت جهدي في جمع المادة العلمية من كتب المؤلف وغيرها ، وصياغتها بأسلوب علمي ميسر ، يسهل فهمه وضبطه ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

كتبه

د/ عيسى بن عبد الله السعدي

أستاذ العقيدة بجامعة الطائف

****

التوحيد في العبادات

دلالة توحيد العبادة

يدل هذا التوحيد بالمطابقة على الكفر بكل ما يعبد من دون الله ، وإفراد الله تعالى بالعبادة والطاعة في أمره ونهيه .

وهذا التوحيد لابد فيه من نفي وإثبات ؛ أي نفي العبادة عما سوى الله ، وإثباتها لله وحده ؛ فالنفي المحض ليس بتوحيد ، وكذلك الإثبات المحض ليس بتوحيد ؛ قال تعالى : (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى) البقرة : ٢٥٦ ؛ والطاغوت اسم عام في كل ما عبد من دون الله ؛ قال ابن كثير : أي من خلع الأنداد والأوثان ، وما يدعو إليه الشيطان ، من عبادة كل ما يعبد من دون الله ، ووحد الله ؛ فعبده وحده ، وشهد أن لا إله إلا هو فقد استمسك بالعروة الوثقى ؛ أي فقد استمسك من الدين بأقوى سبب ، وشبه ذلك بالعروة الوثقى التي لا تنفصم ، فهي في نفسها محكمة مبرمة قوية ، وربطها قوي شديد . قال معاذ بن جبل ﷺ في قوله : (لا انفصام لها) ؛ أي لا انقطاع لها دون دخول الجنة[1].

وأما بدلالة التضمن فيدل هذا التوحيد على جملة أمور ؛ منها :-

١- **الإيمان بالقدر** ؛ ووجه تضمن توحيد العبادة للقدر أن توحيد العبادة ، أو الإلهية متضمن للتوحيد العلمي ؛ وهو توحيد الربوبية والصفات ، ومما يدخل في التوحيد العلمي مراتب القدر الأربع ؛ وهي :-

أ- العلم ؛ أي علم الرب بالمخلوقات قبل خلقها وإيجادها .

ب- كتابة مقادير الخلائق الأولى ؛ ودليل العلم والكتابة قوله تعالى : (ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير) الحج : ٧٠ ، وقوله : (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل

---

(١) تفسير ابن كثير ٦٨٣/١ ، ٦٨٤ ـ باختصار ـ ، (طبعة دار طيبة الثانية) .

أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) الحديد : ٢٢ ، وقوله ﷺ : (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وعرشه على الماء)[٢] ، وقال : (أول شيء خلقه الله القلم ، فأخذه بيمينه ، وكلتا يديه يمين ؛ فكتب الدنيا وما يكون فيها من عملٍ معمول ، وبرٍ أو فجور ، ورطب أو يابس ، فأمضاه عنده في الذكر)[٣] ، وفي رواية : (فأحصاه عنده في الذكر)[٤].

ج- مشيئة الله تعالى الشاملة لكل ما يكون من الأعيان والأفعال[٥] ؛ فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ؛ قال تعالى : (من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم) الأنعام : ٣٩ ، وقال : (والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) يونس : ٢٥ ، وقال : (ولو شاء الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفيظا وما أنت عليهم بوكيل) ١٠٧ الأنعام .

د- الخلق ؛ فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء ، وربه ، ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، ويدخل في ذلك خلق أفعال العباد ؛ فالله خلق أفعالهَم كما خلق ذواتِهم وصفاتِهم ؛ قال تعالى : (وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم) الأنعام : ١٠١ ، وقال : (ذلكم الله ربكم خالق كل شيء) غافر : ٦٢ ، (والله خلقكم وما تعملون) الصافات : ٩٦ ؛ ويدخل في قوله (خلقكم) ذواتُ العباد ، وصفاتُهُم ، وأعمالهم ، لأن ذلك كله داخل في مسمى أسمائهم ، ويدخل ما تولد عن أعمالهم في قوله : (وما تعملون) ؛ لأن (ما) موصوله بمعنى الذي ؛ أي وخلق الذي تعملونه وتنحتونه

---

(٢) صحيح مسلم : كتاب القدر ، ح (٢٦٥٣) .

(٣) الشريعة ٧٥٩/٢ ، ح (٣٣٩) قال الألباني : هذا إسناد صحيح . سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ح (٣١٣٦) .

(٤) رواها الآجري وابن أبي عاصم بإسناد حسن. انظر : كتاب السنة مع ظلال الجنة ٤٩/١ ، ٥٠ ح (١٠٦) ، الشريعة للآجري ، بتحقيق وتخريج الدميجي ، ح (٥٤٢ ، ٧٤٥) .

(٥) الأعيان تعني الذوات .

من الأصنام ، كما في حديث : (إن الله خلق كل صانع وصنعته) [٦] . وخلق المعمول المنحوت ، يستلزم أن يكون هو الخالق لما أحدثه العباد فيها من نحت ، والنحت متولد عن فعل العباد ، والمتولد لازم للفعل المباشر ، وخلق أحد المتلازمين يستلزم خلق الآخر ؛ لاستحالة أن يكون أحد المتلازمين عن الرب والآخر عن غيره ،لأنه يلزم افتقار الرب إلى غيره .

٢- **الإيمان بالشرع** ؛ وهو ما شرعه الله لعباده من عبادات ومعاملات ؛ ووجه تضمن توحيد العبادة للشرع أن إفراد الله بالعبادة يتضمن كمال الذل لله والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعة الله تعالى وطاعة رسوله في كل أمر ونهي ، وفي كل عبادة ومعاملة ؛ فمن يطع الرسول فقد أطاع الله ، واتباع الرسول فيما شرع هو الآية على محبة الله تعالى ؛ قال تعالى : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) آل عمران : ٣١ ، وقال : (من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا) النساء ٨٠ .

وسيعنى المؤلف لا حقا بتقرير وجوب الإيمان بخلق الله وأمره ، والجمع بين شرع الله وقدره ، كما جمع الله بينهما في قوله : (إياك نعبد وإياك نستعين) الفاتحة : ٥ ، وقوله : (فاعبده وتوكل عليه) هود : ١٢٣ ، وغير ذلك ؛ فلا يفرط المكلف فيهما ، أو في أحدهما ، أو يعارض بينهما ، ويقدح في حكمة الله في خلقه وأمره .

أهمية توحيد العبادة

ذكر المؤلف وغيره من أهل العلم جملة أمور تدل على أهمية هذا التوحيد ؛ منها :-

١- أن توحيد العبادة هو الحكمة من خلق الجن والإنس ، قال تعالى : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) الذاريات ٥٦ ؛ أي ليفردوني بالعبادة ، وفي هذا دلالة واضحة على عظم شأن هذا التوحيد ؛ إذ الثقلان لم يخلقوا إلا لأجله !

والإرادة المذكورة في الآية لا تستلزم وقوع المراد ؛ وبيان ذلك أن لخلق الثقلين

---

(٦) السنة ح (٣٥٧) . وهو حديث صحيح . انظر : فتح الباري ٤٩٨/١٣ . ظلال الجنة ١٥٨/١ .

حكمتان :-

الأولى : حكمة قدرية كونية ؛ وهي المذكورة في قوله تعالى : (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) هود : ١١٨ ، ١١٩ ؛ أي خلق قوما للاختلاف ، وقوما للرحمة ؛ فهذه إرادة قدرية كونية ؛ بمعنى المشيئة الشاملة المستلزمة لوقوع متعلقها ؛ فلا بد من تحقق مقتضاها ؛ وذلك بمصير العباد إلى ما أراد الله تعالى بهم من الرحمة والاختلاف .

الثانية : حكمة شرعية أمرية ؛ وهي المذكورة في قوله تعالى : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) الذاريات : ٥٦ ؛ فهذه الإرادة لا تستلزم وقوع متعلقها ؛ لأنها بمعنى المحبة لا المشيئة ؛ وهي نظير قوله تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) النساء : ٦٤ ، ثم قد يطاع وقد يعصى ، وكذلك هنا ما خلقهم إلا للعبادة ، وما أحب منهم إلا ذلك ، ثم قد يعبدونه وقد لا يعبدونه ، فالله تعالى خلقهم ليطيعوا أمره ونهيه باختيارهم ، لا ليجعلهم كلهم عابدين ؛ قال تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) البينة : ٥ ، وقال : (وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) التوبة : ٣١ .

٢- أن توحيد العبادة أعظم الواجبات الشرعية ، وآكد الأوامر والوصايا الإلهية ؛ قال تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين ... الآية) النساء : ٣٦ ، وقال : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ... الآيات) الإسراء : ٢٣ - ٣٩ ، وقال : (قل تعالوا أتل ما حرم عليكم ربكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ... الآيات) الأنعام : ١٥١-١٥٣ ؛ فابتدأ آية الحقوق العشرة في سورة النساء ، وجمل الشرائع في آيات الإسراء ، وآيات الوصايا العشر[٧] التي اتفقت عليها الملل بالأمر بتوحيد العبادة ، والنهي عن الإشراك فيه ؛ فعلم من

(٧) آيات الوصايا العشر دلت على الأمر بالتوحيد التزاما ؛ لأن النهي عن الشرك يستلزم إفراد الله بالعبادة .

دوام الابتداء بالتوحيد أنه أعظم وأهم تلك الواجبات .

٣- أن هذا التوحيد هو الذي بعثت به الرسل ، وأنزلت لأجله الكتب ؛ قال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) النحل : ٣٦ ، وقال : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) الأنبياء : ٢٥ ، وقال : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه) الشورى : ١٣ ؛ فشرع لجميع المرسلين إقامة دين الله في أرض الله ؛ عبادة ، ودعوة ، واجتماعا على الحق ؛ وذلك بتوحيد الله تعالى ، ودعوة الناس لعبادة الله وحده ، والاجتماع على دين الله وتوحيده ؛ وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينا غيره ، لا من الأولين ولا من الآخِرين ؛ قال تعالى : (إن الدين عند الله الإسلام) آل عمران : ١٩ ؛ فهذا كما قال ابن كثير : (إخبار من الله تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام ، وهو اتباع الرسل فيما بعثهم الله به في كل حين ، حتى ختموا بمحمد ﷺ ، الذي سد جميع الطرق إليه إلا من جهة محمد ﷺ ، فمن لقي الله بعد بعثته محمدا ﷺ بدين على غير شريعته ، فليس بمتقبل ، كما قال تعالى : (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) آل عمران : ٨٥)[٨].

س/ هل يصح إطلاق اسم الإسلام على شرع من قبلنا ؟ دلل لما تذكر .

ج/ تنازع الناس في ذلك ، والصواب أن الإسلام نوعان :-

١- الإسلام العام ، وهو الاستسلام لله تعالى ؛ بعبادته وحده ، وطاعته وحده ؛ وهذا هو الدين المشترك الذي بعث به جميع الأنبياء ؛ فالأنبياء وأتباعهم كانوا على هذا الإسلام ؛ قال تعالى عن نوح عليه السلام : (إن أجري إلا على الله وأمرت أن أكون من المسلمين) يونس : ٧٢ ، وقال عن إبراهيم ويعقوب ـ عليهما السلام ـ : (إذ قال له ربه

(٨) تفسير ابن كثير ٢/٢٥ .

أسلم قال أسلمت لرب العالمين ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون) البقرة : ١٣٢ ، وقال عن موسى عليه السلام : (وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) يونس : ٨٤ ، وقال عن أتباع موسى : (يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) المائدة : ٤٤ ، وعن بلقيس أنها قالت : (رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) النمل : ٤٤ ، وقال عن أتباع عيسى : (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) المائدة : ١١١ ، وقال : (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) الأنبياء : ٩٢ ، أي ملتكم ودينكم دين واحد ؛ وهو الإسلام .

٢- الإسلام الخاص ؛ وهو ما اختص به محمد من الدين والمنهاج وشرعة القرآن ، والإسلام اليوم عند الإطلاق لا يتناول إلا هذا ؛ كما في قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا) المائدة : ٣ ، وقوله ﷺ : (إن الإسلام بني على خمس ؛ شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت)[٩].

س/ ما وجه إطلاق الإسلام على شرع من قبلنا ؟

ج/ وجه ذلك أن الإسلام يجمع معنيين ؛ الانقياد والاستسلام ، وإخلاص هذا الاستسلام لله وحده ، والاستسلام لله وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده ؛ وذلك بأن يطاع في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت ولو نسخه بعد ذلك ؛ فإذا أمر في وقت موسى عليه السلام باتباع التوارة فالإسلام حينئذ يكون باتباعها ، وإذا أمر في وقت عيسى عليه السلام باتباع الإنجيل فالإسلام في اتباعه ، فدين الإسلام هو الطاعة له في الوقتين ، وإن تنوعت الشرعة ، والمنهاج ، والوجهة ، والمنسك ؛ وهكذا الشأن في الشريعة الواحدة ؛ فإذا أمر في أول الأمر باستقبال بيت المقدس ،

---

(٩) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، ح (١٦) .

ثم أمر ثانيا باستقبال الكعبة ، كان كل من الفعلين في وقته داخلا في الإسلام ؛ لأن الدين في الفعلين هو الطاعة لله وحده ، والتنوع إنما هو في صورة الفعل ؛ وهو وجهة المصلي .

س/ ما أقسام الناس باعتبار إطلاق اسم الإسلام وعدمه ؟

ج/ ثلاثة أقسام :-

١- المسلم ؛ وهو من استسلم لله وحده ؛ فعبده ، وأطاعه وحده .

٢- المشرك ؛ وهو من استسلم لله ولغيره .

٣- المستكبر ؛ وهو من لم يستسلم لله تعالى .

س/ ما آثار وحدة أصول الشرائع ؟

ج/ دين المرسلين الذي أمروا بالاجتماع عليه يخالف دين المشركين والمبتدعين ؛ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ؛ فهو دين واحد في أصوله ومقاصده الكلية ؛ ولهذا قال النبي ﷺ : (الأنبياء إخوة لعلات ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد)[١٠] ؛ قال ابن حجر : (العلات بفتح المهملة الضرائر ، وأولاد العلاَّت الأخوة من الأب ، ومعنى الحديث : أنّ أصل دينهم واحد ؛ وهو التَّوحيد وإن اختلفت فروع الشَّرائع)[١١] ؛ قال تعالى[١٢] : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) المائدة : ٤٨ ، ولاتفاق الأنبياء واجتماعهم على الحق أحكام وآثار عظيمة ؛ منها :-

١- أن الله جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم ، قال تعالى : (وإذ قال عيسى بن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم مصدقا لما بين يدي من التوراة ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد) الصف : ٦ ، وقال : (وإذ أخذ الله ميثاق

---

(١٠) صحيح البخاريّ ، أحاديث الأنبياء ، ح (٣١٨٧) .

(١١) فتح الباري ٤٨٩/٦ (بتصرف يسير) .

(١٢) المقصود الاستدلال بالآية على قوله : وإن اختلفت فروع الشَّرائع .

النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين) آل عمران : ٨١ ؛ قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : لم يبعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق ؛ لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته ؛ لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه(١٣).

٢- أن من سنة كل نبي التصديق بنبوة من قبله ، والإيمان بما بين يديه من كتاب وحكمة ؛ قال تعالى: (وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة) المائدة : ٤٦ ، وقال : (فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله) آل عمران : ٣٩ ؛ والمراد بكلمة الله عيسى ؛ أي سيجيء يحيى عليه السلام مصدقا بنبوة عيسى عليه السلام ، وقال : (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه) المائدة : ٤٨ ؛ أي مصدقا بإنزالها ، ومطابقا لإخباراتها وأصولها ومقاصدها ، وشاهدا وأمينا وحاكما عليها ؛ فالقرآن شاهد بصدق كل ما صح منها ، وشاهد برد كل ما طرأ عليها من تحريف أو تبديل ؛ ولهذا كان حكما أمينا على كل كتاب قبله ؛ يميّز حقّه من باطله ، وصدقه من كذبه ، ويفصل بين أهله في المشتبهات والمشكلات ؛ قال تعالى : (إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون) النَّمل : ٧٦ ، وقال : (قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيرا مما كنتم تخفون من الكتاب ويعفو عن كثير قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين) المائدة : ١٥ .

٣- تلازم الإيمان بالرسل ؛ فقد جعل الله الإيمان بهم متلازما ، وكفر من آمن ببعض وكفر ببعض، قال تعالى: (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا

(١٣) الرسالة التدمرية ، ص ١٧٠ .

وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم) البقرة : ١٣٦ ، ١٣٧ ، وقال : (إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقا) النساء : ١٥٠ ، ١٥١ ، وقال : (كذبت قوم نوح المرسلين) الشُّعراء : ١٠٥ ؛ فنزّل تكذيب نوح عليه السلام بمنزلة تكذيب جميع الرّسل ؛ قيل للحسن البصري : يا أبا سعيد أرأيت قوله : (كذبت قوم نوح المرسلين) ... وإنّما أرسل إليهم رسول واحد ؟ قال : إِنَّ الآخر جاء بما جاء به الأوّل ؛ فإذا كذّبوا واحدا فقد كذّبوا الرُّسل أجمعين ؛ ولهذا فإن من بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلما ولا مؤمنا ، بل يكون كافرا ، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن ؛ لأنّ ما جاء به النَّبيُّ ﷺ من جنس ما جاء به موسى وعيسى والأنبياء قبله ـ عليهم السلام ـ ؛ فيكون تكذيبه تكذيبا لجنس ما جاء به ، لا مجرّد تكذيب لعين رسالته ، أو خصوص نبوّته ، وكذلك الحكم فيمن آمن ببعض ما جاء به وكفر ببعض ؛ كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: (ومن يبتغ غير الإسلام دينًا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) آل عمران : ٨٥ ، قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون، فأنزل الله: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) آل عمران : ٩٧ ، فقالوا: لا نحج ، فقال تعالى: (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) آل عمران : ٩٧ ؛ وذلك لأن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بمباني الإسلام الخمس ، ومنها حج البيت الحرام ، كما قال النبي ﷺ: (إن الإسلام بني على خمس ؛ شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت) [١٤]؛ ولهذا لما وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا) .

---

(١٤) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، ح (١٦) .

معنى كلمة التوحيد

كلمة التوحيد هي شهادة أن لا إله إلا الله ، وهي رأس الإسلام مطلقا[١٥] ؛ أي الإسلام بمعناه الخاص والعام ؛ وبها بعث الله جميع الرسل ؛ وليس المراد من الشهادة مجرد النطق بلفظها ، أو إفراد الله بمعاني الربوبية ، وإنما المراد بها عبادة الله وحده ، واجتناب الطاغوت ؛ والطاغوت اسم جامع لكل ما عبد من دون الله تعالى ، والأدلة التي تفسر الشهادة ، وتبين معناها كثيرة ؛ منها :-

١- قوله تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) الأنبياء : ٢٥ ، فدلت الآية على أن الرسل جميعا بعثوا بكلمة التوحيد ، وأن معناها إفراد الله بالعبادة ، كما نص على ذلك آخر الآية ، وفي آيات أخرى كثيرة ؛ كقوله تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) النحل : ٣٦ ، وقوله عن رسله ، نوح ، وهود ، وصالح ، وشعيب - عليهم السلام - أنهم قالوا لقومهم : (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) الأعراف : ٥٩ ، فعلم أن توحيد الله بالعبادة هو معنى الشهادة ، وأساس دعوة الرسل ؛ فكلهم بعثوا بهذا التوحيد ، المنافي لكل تنديد في العبادة ؛ قال تعالى : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) الزخرف : ٤٥ ، وهو التوحيد الذي كان عليه أتباع الرسل ، كما قال تعالى عن أهل الكهف : (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى ، وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعوا من دونه إلها لقد قلنا إذا شططا هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان بين فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا) الكهف : ١٣-١٥.

٢- قوله تعالى : (وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني

---

(١٥) متى قطع الرأس مات الإنسان ، ولهذا أجمع المسلمون على كفر من لم يأت بالشهادة مع القدرة على ذلك ، بخلاف باقي مباني الإسلام ؛ فقد تنازعوا في كفر تاركها على أقوال مشهورة . انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٩٠٧/٧- ٦١١ .

فإنه سيهدين وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون) الزخرف : ٢٦ -٢٨ ؛ قال عكرمة ، ومجاهد ، والضحاك ، وقتادة ، والسدي ، وغيرهم : أي لا إله إلا الله ، فلا يزال في ذريته من يقولها . والشهادة إنما ذكر في الآية معناها لا لفظها ؛ فعلم أن معناها الذي دلت عليه مطابقة هو البراءة مما يعبد من دون الله ، وإفراد الله بالعبادة ، وقد نص على هذا المعنى في قوله تعالى : (قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين) الشعراء : ٧٥-٧٧، وقوله : (قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده) الممتحنة : ٤ ؛ فعلم من ذلك كله معنى التوحيد الذي دلت عليه الشهادة ، وأن المكلف لا يكون موحدا إلا بعبادة الله وحده لا شريك له ، والبراءة من الشرك وأهله ، وأن قوم إبراهيم عليه السلام كانوا كغيرهم من المشركين ؛ يقرون بوجود الخالق ، ويشركون معه في العبادة ؛ فاستدل الخليل على إبطال عبادتهم للكواكب بمغيبها عن عابديها ، ولم يستدل بحدوث حركاتها على وجود خالقها ، كما زعم المتكلمون ؛ ولهذا قال بعد أن أفلت : (يا قوم إني بريء مما تشركون إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين) الأنعام : ٧٨ ، ٧٩ ، ولم يقل : وما أنا من المعطلين المنكرين للخالق .

٣- قوله تعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) النساء : ٤٨ ؛ وقد بين الله في كتابه كثيرا من متعلقات هذا الشرك[١٦] ؛ كالشرك بالملائكة ،

(١٦) هذه المتعلقات بالنظر إلى المعبودين ، وهي كثيرة لا يمكن حصرها ؛ ولهذا إنما يضبط العلماء مظاهر الشرك باعتبار أنواعه لا باعتبار آحاد متعلقاته ؛ كشرك الدعوة ، والمحبة ، والطاعة ، والإرادة .

والأنبياء ، والأحبار ، والرهبان ، وأصل ذلك كله الشرك بالشيطان[١٧] ؛ قال تعالى : (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) المائدة : ١١٦ ، ١١٧ ؛ وقال : (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) آل عمران : ٧٩ ، ٨٠ ، وقال : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) التوبة : ٣١ ؛ ومعلوم أن أحدا من الخلق لم يزعم أن المسيح بن مريم عليه السلام ، أو غيره من الأنبياء ، أو الأحبار والرهبان شاركوا الله في خلق السموات والأرض ، وإنما كان شركهم في اتخاذ معبودات أخرى مع الله تعالى ، إما في طاعة الخلق في تبديل دين الله ، كما فعل النصارى مع علمائهم وعبادهم [١٨] ، أو في غير ذلك من أنواع شرك العبادة ؛ فعلم من ذلك أن الله إنما بعث رسله ، وأنزل كتبه لمحو شرك هذه الأمم بما يضاده ويقابله من التوحيد

---

(١٧) أي أن الشرك الجامع للمشركين على اختلاف معبوداتهم هو الشرك بالشيطان ؛ وذلك بطاعته في عبادة غير الله تعالى ، كما قال تعالى : (ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم) . انظر : شرح الرسالة التدمرية ، للبراك ، ص ٤٣٣ .

(١٨) هذا النوع من الشرك هو المراد في آية التوبة ، يفسرها ما رواه الترمذي بسند حسن عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب فقال : (يا عدي اطرح عنك هذا الوثن ، وسمعته يقرأ في سورة براءة : اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، قال : أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه) ؛ فعلم أن المراد أحد أنواع شرك العبادة ؛ وهو شرك الطاعة ؛ أي طاعة الخلق في تبديل دين الله ؛ فيعتقدون تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله اتباعا لعلمائهم وعبادهم ، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل ، وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون . انظر : مجموع الفتاوى ٧ / ٦٧ .

؛ وهو أن يعبد الله وحده لا شريك له .

٤- أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد ﷺ أولا ، كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء ، ويقرون مع ذلك بالقدر[١٩] ، قال تعالى : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ) الزمر : ٣٨ ، وقال تعالى: (قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون) المؤمنون : ٨٤-٨٩ ، ومع هذا الإقرار لم يرفع الله عنهم اسم الشرك ولا حكمه ؛ لأنهم أنكروا لازم إقرارهم بالربوبية ومقتضاه ، فقالوا : أجعل الآلهة إلها واحد ، وكانوا : إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون ويقولون : أئنا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون ! ؛ قال تعالى : (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) يوسف : ١٠٦ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مِنْ إِيمَانِهِمْ ، إِذَا قِيلَ لَهُمْ : مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ؟ وَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ وَمَنْ خَلَقَ الْجِبَالِ؟ قَالُوا : "اللَّهُ"، وَهُمْ مُشْرِكُونَ بِهِ . وَكَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ وَعِكْرِمَةُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَالضَّحَّاكُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ إن الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَتِهِمْ : لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ . وَفِي صحيح : أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قَالُوا : "لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ" يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "قَدْ ، قَدْ"، أَيْ

(١٩) قال عمر بن عبد العزيز : (لقد كان ذكره - أي أمر القدر- في الجاهلية الجهلاء ، يتكلمون به في كلامهم ويقولون به في أشعارهم ، يعزون به أنفسهم عن مصائبهم ، ثم جاء الإسلام فلم يزده إلا شدة وقوة) ، وقال أحمد بن يحيى ثعلب : لا أعلم أعرابيا قدريا ، قيل له : يقع في قلوب العرب القول بالقدر قال: معاذ الله ! ما في العرب إلا مثبت للقدر خيره وشره ، أهل الجاهلية والإسلام ، وذلك في أشعارهم وكلامهم كثير . انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، لأبي القاسم اللالكائي ٥٣٨/٣ ، الشريعة ، للآجري ٩٣٢/٢ .

حَسْبُ حَسْبُ ، لَا تَزِيدُوا عَلَى هَذَا[٢٠].

٥- أن استقراء مقالات الأمم يدل على أن الشرك الغالب على الأمم هو الشرك في العبادة ، وأما الشرك في الربوبية فليس في العالم من زعم أن لله ندا يماثله في جميع أفعاله ، وصفاته ، وعامة المشركين مقرون بأن شريكه ليس مثله ، وكثير منهم مقرون بأن الشريك مملوك له ، كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم : لبيك لا شريك لك ، إلا شريكا هو لك ، تملكه وما ملك . وأعظم ما نقل أرباب المقالات والملل والنحل قول الثنوية ، الذين يقولون بالأصلين : النور والظلمة ، وأن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر ، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين ؛ أحدهما أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له ، والثاني أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور ؛ فعلم أن الشرك في الربوبية لا وجود له باعتبار إثبات خالقين متكافئين في الصفات والأفعال ، وأما إثبات شريك غير مكافئ لله في الفعل والصفة فلا ريب في وجوده ، ولكنه قليل في الأمم ؛ كشرك الثنوية ، ومن ضاهاهم من مجوس هذه الأمة ، الذين زعموا أن أفعال العباد ليست من خلق الله تعالى ، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا : إنهم خلقوا أفعالهم . وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم ؛ الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة ، لا يقولون إنها غنية عن الخالق ، مشاركة له في الخلق .

الغلط في معنى كلمة التوحيد

بعد أن قرر المؤلف معنى كلمة التوحيد بين غلط طائفتين كبيرتين في معناها :

الأولى : المتكلمون ؛ فقد زعموا أن الشهادة تدل مطابقة على توحيد الأفعال ؛ وهو أشهر أنواع التوحيد عندهم ؛ وهي ثلاثة ، توحيد الذات ، وتوحيد الصفات ،

(٢٠) تفسير ابن كثير ٤٩٤/٢ (طبعة دار التراث بالقاهرة) .

وتوحيد الأفعال ؛ أي أن الله واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له ، فظنوا أن توحيد الأفعال هو معنى الشهادة ؛ لأن الإلهية والربوبية عندهم بمعنى واحد ؛ وهو القدرة على الاختراع ؛ فمن آمن بأن خالق العالم واحد ، لا شريك له ، فقد أتى بالتوحيد المطلوب الذي دلت عليه النصوص ؛ كقوله تعالى : (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا) الأعراف : ١٧٢ ، وقوله عن يوسف عليه السلام : (يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار) يوسف : ٣٩ ، وقوله عن النصارى : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) التوبة : ٣١ ، وعن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعا : (إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا ، و إقبال من الآخرة ، نزل إليه من ملائكة السماء ، بيض الوجوه ، كأن وجوههم الشمس ... الحديث ، وفيه : فتعاد روحه في جسده ، فيأتيه ملكان فيجلسانه ، فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : ربي الله) [٢١] ؛ فعلم من هذه النصوص أن مدار الميثاق الأول ، ودعوة الرسل ، والسؤال في القبر على توحيد الربوبية ؛ فمن أتى به فقد أتى بما يكفي في الدخول في الإسلام ، ولا يخرجه عن ذلك صرف شيء من العبادات لغير الله إلا إذا قارن ذلك شرك في الربوبية ؛ كأن يعتقد فيمن يدعوه من الصالحين تأثيرا في جلب المنافع أو دفع المضار ؛ لأنه لم يفرد الله بأخص أو صافه ؛ وهو القدرة على الاختراع ؛ ولهذا عنوا بتقرير توحيد الأفعال ، وأشهر أدلتهم على ذلك دليل التمانع ، الذي رأوا أنه مضمون قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) الأنبياء : ٢٢ ؛ وتقريره أنه لو كان للعالم صانعان

(٢١) مسند الإمام أحمد ، ح (١٨٥٣٤) ، وهو حديث صحيح . انظر : صحيح الجامع الصغير ، ح (١٦٧٦).

متكافئان فعند اختلافهما[٢٢]إما أن يحصل مرادهما ، أو مراد أحدهما ، أو لا يحصل مراد واحد منهما ؛ والأول ممتنع لأنه يستلزم الجمع بين النقيضين ، والثالث ممتنع أيضا ؛ لأنه يستلزم رفع النقيضين وهو محال ، فلم يبق إلا أن يحصل مراد أحدهما فيكون القادر منهما هو الإله وحده دون العاجز .

وهذا المبدأ غير مسلم ؛ لوجوه :-

١- أنه ليس في العالم من ينازع في أصل توحيد الأفعال ، والمشركون الذين بعث إليهم النبي ﷺ كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء ، ويؤمنون بالقدر ، ويتقربون لله بكثير من القربات ؛ كالحج ، والصدقة ، والذكر ، ومع ذلك لم يخرجوا من دائرة الشرك ، فضلا عن أن يكونوا قد بلغوا غاية التوحيد ؛ لأنهم لم يخلصوا العبادة لله وحده ، ويذروا ما كانوا عليه من عبادة غير الله ، بحجة أنهم شفعاء ووسطاء عند الله ؛ قال تعالى : (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون) يونس : ١٨ ، وهذا معلوم بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وبالاضطرار من دين الإسلام .

٢- لا نسلم أن (الإله) بمعنى القادر على الاختراع ، وأن من آمن بقدرة الله على الاختراع دون غيره فقد حقق معنى الشهادة ، فالمشركون كانوا على هذا الإقرار وهم مع ذلك مشركون اسما وحكما ، وإنما الإله فعال بمعنى مألوه ، لا بمعنى آله ؛ والمألوه الحق هو الذي يستحق أن يعبد وحده ، لكمال صفاته ، وكمال إنعامه ؛ فيكون له غاية الحب ، وغاية الذل ، لأن الحب الخلي عن ذل ، والذل الخلي عن حب لا يكون عبادة ، وإنما العبادة ما يجمع كمال الأمرين . وحقيقة الشهادة إنما تكون بأن

---

(٢٢) أورد على هذا الفرض سؤال مشهور ؛ وهو تجويز اتفاق الإرادتين فلا يفضي إلى اختلاف . وقد أجاب عنه بعض المتكلمين بوجوه عارضهم فيها غيرهم ، وأعرض عنه قدماؤهم ؛ لعلمهم بأن اتفاق الإرادة يستلزم عجز كل منهما كما يستلزمه التمانع . انظر في بسط ذلك وبيانه : منهاج السنة ٣/٣٠٥-٣١٣ .

لا يجعل لله ندا في العبادة ، وأن يعبد الله وحده لا شريك له . وهذا ما فهمه مشركوا قريش من الشهادة ؛ قال تعالى : (إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون ويقولون أئنا لتاركوا آلهتنا لشاعر مجنون) الصافات : ٣٥ ، ٣٦ ، وقال عنهم : (أجعل الآله إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب) ص : ٥ ، وعن سعيد بن المسيب عن أبيه ﷺ قال : (لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ وعنده عبد الله بن أبي أمية وأبو جهل ، فقال له : (يا عم ، قل : لا إله إلا الله ، كلمة أحاج لك بها عند الله فقالا له : أترغب عن ملة عبد المطلب ؟! فأعاد عليه النبي ﷺ ، فأعادا ! فكان آخر ما قال : هو على ملة عبد المطلب ، وأبى أن يقول : لا إله إلا الله) ؛ ففهم هؤلاء المشركون أن كلمة الشهادة تعني ترك كل ما يعبد من دون الله ، لا مجرد قولها باللسان ، أو مجرد الاقرار بتفرد الله بالاختراع والتأثير ، وهكذا أبو سفيان ﷺ لما سأله هرقل عن النبي ﷺ فقال : (بم يأمركم ؟ قال أبو سفيان : يقول : اعبدوا الله وحده ، ولا تشركوا به شيئا ، واتركوا ما يقول آباؤكم) [٢٣]، والأحاديث مطردة في تفسير الشهادة بإفراد الله بالعبادة ؛ كقوله ﷺ لمعاذ ﷺ : (إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله) [٢٤] ، وفي رواية : (فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله) [٢٥] ، وكقوله ﷺ : (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا) [٢٦]، وفي رواية : (الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ،

(٢٣) صحيح البخاري ، باب كيف كان بدء الوحي ، ح (٧) .

(٢٤) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، ح (٢٩) .

(٢٥) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، ح (١٤٥٨) .

(٢٦) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، ح (٨) .

وتصوم رمضان)[٢٧] ، وكقوله ﷺ : (بني الإسلام على خمس ؛ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان)[٢٨] ، وفي رواية : (بني الإسلام على خمس ؛ على أن يعبد الله ويكفر بما دونه ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان)[٢٩] ؛ وكقوله ﷺ : (أتيتكم لتعبدوا الله وحده لا شريك له ، وتدعوا عبادة اللات والعزى)[٣٠]؛ فعلم من مجموع هذه الروايات أن الشهادة إنما تعني عبادة الله وحده ، والكفر بما دونه ، لا مجرد الإقرار بوحدانية الله في الاختراع .

٣- أن ما قرره هؤلاء النظار ، وسموه توحيدا فيه ما هو حق ، وفيه ما هو باطل ، وبيان ذلك من عدة جوانب :-

أ- أن قولهم : لا شبيه له في صفاته ، ليس بسديد ولا بمفيد ؛ لأنه إن أريد المشابهة من كل وجه ، بحيث يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له فهذا التشبيه لا يقول به عاقل ؛ إذ امتناعه معلوم بضرورة العقل ، لما يستلزمه من الجمع بين النقيضين ، ولهذا لا يوجد في الأمم من أثبت قديما مماثلا لله في ذاته ، سواء قال : إنه مشاركه ، أو قال : إنه لا فعل له ، بل من شبه به شيئا من مخلوقاته فإنما يشبهه به في بعض الصفات ، لا في كلها . وإن أريد بنفي التشبيه المشابه من وجه دون وجه ، أو المشاركة في الاسم فهذا لا يمكن رفعه ؛ فما من موجودين قائمين بأنفسهما إلا وبينهما قدر مشترك ، كاتفاقهما في مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ، ونحو ذلك ، ونفي ذلك

---

(٢٧) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، ح (٤٧٧٧).

(٢٨) صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، ح (٨).

(٢٩) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، ح (١٦) .

(٣٠) الأدب المفرد ، للبخاري ، باب إذا قال : أدخل ، ولم يسلم ، ح (١٠٨٨) ، وإسناده صحيح ، انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ح (٢٧١٢) .

يقتضي التعطيل المحض ، أي التام .

ب- أنهم يدرجون نفي الصفات في هذا التوحيد ، ويسمون التعطيل توحيدا ، والإثبات تشبيها ؛ فالمعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد ، فصار من قال : إن لله علما ، أو قدرة ، أو إنه يرى في الآخرة ، أو إن القرآن كلام الله ، منزل غير مخلوق يقولون : إنه مشبه ليس بموحد . وزاد عليهم غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة ، فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال : إن الله عليم ، قدير ، عزيز ، حكيم ، فهو مشبه ليس بموحد . وزاد غلاة الغلاة ، وقالوا : لا يوصف بالنفي ولا الإثبات ، لأن في كل منهما تشبيها له !

وهؤلاء كلهم وقعوا في شر مما فروا منه من التشبيه ، ففروا من تشبيهه بالأحياء بزعمهم ، وشبهوه بالممتنعات ، والمعدومات ، والجمادات ! ولو تأملوا لعلموا أن إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه ؛ لأن الصفات الثابتة لله مقرونة بنفي التمثيل ؛ فلا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلا ، ولأنه لا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات ، فكما أنه ليس في اثبات ذاته اثبات مماثلة بذوات خلقه ، فكذلك ليس في اثبات صفاته مماثلة له بصفات خلقه ؛ يقول الذهبي : الصفات تابعة للموصوف ، فإذا كان الموصوف تعالى ليس كمثله شيء في ذاته المقدسة ، فكذلك صفاته لا مثل لها ، إذ لا فرق بين القول في الذات والقول في الصفات ، وهذا هو مذهب السلف[٣١].

ج- أن قولهم : إن الله واحد لا قسيم له في ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له لفظ مجمل ، فإن الله سبحانه وتعالى أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، فيمتنع أن يتفرق ، أو يتجزأ ، أو يكون قد ركب من أجزاء ، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي الكلام ، والرؤية ، والعلو على العرش ، وغيرها من

---

(٣١) سير أعلام النبلاء ٢٩٩/١٣ ، ٣٠٠ .

الصفات ؛ لأنها بزعمهم تستلزم التجسيم[٣٢] ، والجسم منقسم ليس بأحد ، فيجعلون هذه المعاني المستلزمة للنفي والتعطيل من التوحيد .

وبهذا التفصيل يتبين أن ما سموه توحيدا فيه حق وباطل ، ولو كان جميعه حقا ، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لا يخرجون من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن حتى يخلصوا العبادة لله وحده ، ويكفروا بكل ما يعبد من دونه .

٤- أن الألوهية ليست بمعنى الربوبية ؛ فالإله والرب اسمان عظيمان من أسماء الله الحسنى ، تتنوع دلالتهما باعتبار الإفراد والاقتران ؛ فإذا اقترنا ، كما في قوله تعالى : (قل أعوذ برب الناس ملك الناس إله الناس) الناس : ١-٣ ؛ اختص كل واحد منهما بمعناه ؛ فيدل اسم الإله على استحقاق العبادة ، ويدل اسم الرب على الخلق والتدبير ، وإذا أفردا فكل واحد منهما يتضمن معنى الآخر ، كما في قوله تعالى : (قل أغير الله أبغي ربا وهو رب كل شيء) الأنعام : ١٦٤ ، وقوله : (وإلهكم إله واحد) البقرة : ١٧٢ ، ومن هذا الباب النصوص التي استدلوا بها على القول بأن الربوبية والألوهية بمعنى ؛ كآية الميثاق ، وأحاديث السؤال في القبر .

٥- أن صرف شيء من العبادة لغير الله شرك مستقل بنفسه ، ولا يشترط لذلك أن يقارنه شرك في الربوبية كما يزعمون ؛ فالمشركون الأولون إنما كان شركهم في التشفع ، والتوسل بالصالحين ، مع إيمانهم بأنهم لا ينفعون ولا يضرون من دون الله تعالى ، ولا يشاركونه في الاختراع والتأثير ؛ قال تعالى : (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) الزمر : ٣ ، وقال تعالى : (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون) يونس : ١٨ ، وقد

---

(٣٢) وجه ذلك عندهم أن الكلام صفة ، والصفة لا تقوم إلا بجسم ، والعلو يقتضي مباينة ومسامتة ، وذلك من صفات الأجسام ، والرؤية تقتضي جهة ومقابلة ومعاينة ، وهي من خصائص الأجسام .

أفضى هذا القول إلى وقوع بعض أتباعهم في الشرك ، وهم يحسبون أنهم على التوحيد ؛ قال ابن تيمية : (من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب ، ويدعوها كما يدعو الله تعالي ، ويصوم لها وينسك لها ، ويتقرب إليها ، ثم يقول : إن هذا ليس بشرك ، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي ، فإذا جعلتها سببا وواسطة لم أكن مشركا ! ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك) [٣٣].

٦- أن برهان التمانع حجة عقلية صحيحة على توحيد الربوبية ، خلافا لمن قدح في صحته[٣٤] ، ولكنه ليس مضمون قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) الأنبياء : ٢٢ ؛ لأن تمانع الربوبية يمنع وجود المفعول ، لا يوجب فساده بعد وجوده ، ويذكر في الأسباب والعلل الفاعليه ، لا في المقاصد والعلل الغائية ؛ وإنما المقصود بالآية تمانع الألوهية من جهة الفساد الناشئ عن عبادة ما سوى الله ؛ لأنه لا صلاح للخلق إلا بمعبود مراد لذاته يكون غاية لأفعالهم ، ولا يجوز أن يكون مرادا لذاته إلا الله ؛ فلو لم يكن هو المعبود وحده لفسد العالم بعبادة ما سواه .

الثانية : طوائف من المتصوفة ؛ فقد شاركوا النظار في الزعم بأن الشهادة إنما تدل على توحيد الربوبية بالمطابقة ، أي أن الله رب كل شيء ، ومليكه ، وخالقه ، وغاية ما عندهم شهود هذا التوحيد ، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده ، وبمشهوده عن شهوده ، وبمعروفه عن معرفته ، ودخل في فناء توحيد

(٣٣) درء التعارض ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ .

(٣٤) انظر في اعتراض ابن رشد على برهان التمانع ودفع اعتراضه : درء التعارض ٣٥١/٩- ٣٧٨ .

الربوبية ؛ بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل[٣٥]؛ فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها .

وهذا المبدأ غير مسلم لوجوه :-

١- أن الحقيقة الكونية[٣٦]يشترك في معرفتها البر والفاجر ، قال تعالى : (قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون) ، ولهذا لا تفرق بين أهل الجنة والنار ، ولا يصير بها الرجل مسلما ، فضلا عن أن يكون وليا لله ، أو من سادات الأولياء ؛ فمن وقف عند هذه الحقيقة ، ولم يتبعها بالحقيقة الدينية ، التي هي عبادة الله وحده ، وطاعة أمره وأمر رسوله ، فهو من جنس المشركين ، وإن ظن أنه من أهل المعرفة والتحقيق والولاية .

٢- أن هؤلاء المتصوفة الذين يشهدون الحقيقة الكونية ، مع إعراضهم عن الأمر والنهي شر من القدرية المعتزلة ونحوهم ، لأن الإقرار بالأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، مع إنكار القدر ، خير من الإقرار بالقدر ، مع الإعراض عن الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، وكان قد نبغ فيهم القدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج الحرورية ، وإنما يظهر من البدع أولا ما كان أخف ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة ، تغلظت البدع ، ولهذا كان المعتزلة يشبَّهون بالمجوس ، وهؤلاء يشبَّهون بالمشركين ، الذين قالوا

---

(٣٥) من لم يكن أي المخلوقات ، ومن لم يزل أي الخالق ، والمراد فناؤها في شهود العبد ، وذكره ، لا في الواقع ونفس الأمر ، أي أنه عند شهود الحقيقة الكونية ، وهي ربوبية الله لكل شيء يغيب عن الشعور بنفسه ، وبما حوله من المخلوقات ، بحيث يكون فؤاده فارغا من كل شيء إلا من شهود هذه المعرفة . وهذا عند القائلين بالفناء عن شهود السوى ، وأما القائلون بالفناء عن وجود السوى فإنهم يعنون بذلك وحدة الوجود . انظر : مجموع الفتاوى ٢١٩/١٠ ، مدارج السالكين ١٤٨/١

(٣٦) هي ربوبية الله لكل شيء . انظر : مجموع الفتاوى ١٦٤/١٠ .

: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ) ، والمشركون شر من المجوس .

٣- أن هؤلاء المتصوفة ليسوا على عقيدة جامعة ؛ فطائفة منهم يقرّرون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون في توحيد الربوبية ، مع إثبات الخالق للعالم ، المباين لمخلوقاته . وطائفة أخرى منهم يضمّون لهذا الفناء نفي الصفات ، وهذا عين قول جهم بن صفوان ؛ فقد كان ينفي الصفات ، ويقول بالجبر ؛ قال ابن القيم : إذا جمع هؤلاء التجهم في الأسماء والصفات إلى شهود الحقيقة والوقوف عندها ، فأعاذك الله من تعطيل الرب وشرعه بالكلية ، فلا رب يعبد ، ولا شرع يتبع بالكلية[٣٧]. بل إن قول جهم ومن وافقه من النجارية والضرارية وغيرهم أهون من قولهم هذا ؛ لأنهم يثبتون الأمر والنهي ، والثواب والعقاب ، وإن كان قولهم في الإرجاء يضعف عقيدتهم في الأمر والنهي ، والثواب والعقاب ، والكلابية والأشعرية وإن قاربوهم في باب القدر والإيمان[٣٨] ، إلا أنهم خير منهم في باب الصفات ، لأنهم يثبتون لله الصفات العقلية ، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ، والقول كلما كان إلى السلف والأئمة أقرب كان أعلى وأفضل ؛ ولهذا كان قول الكرامية في الصفات والقدر ، والوعد والوعيد ، أقرب للسنة منهم ، ولكن قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب ؛ ولهذا خالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم ؛ فأثبتوا اسم الإيمان للمنافق ، وحكموا بخلوده في النار .

٤- أن منهم من يربط ترك الأسباب بشهود الحقيقة الكونية ؛ ويظن أن العارف إذا

---

(٣٧) مدارج السالكين ١/١٦٦ .

(٣٨) لأن الكسب الذي يثبتونه يؤول الجبر ، ولأن تفسيرهم للإيمان بمعنى التصديق قريب من تفسير الجهمية له بالمعرفة ، أو هو بمعناه .

شهد هذه الحقيقة ترك ما أمر به من الأسباب ؛ ولهذا جعل التوكل والدعاء من مقامات العامة دون الخاصة ؛ بناء على أن من شهد القدر علم أن ما قدر سيكون فلا حاجة له إلى التوكل والدعاء ! وهذا خطأ كبير ؛ فإن الله قدر الأشياء بأسبابها ، كما قدر السعادة والشقاوة بأسبابها ؛ يقول ابن أبي العز الحنفي : ذهب قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه ؛ قالوا : لأن المشيئة الإلهية إن اقتضت وجود المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء ، وإن لم تقتضه فلا فائدة في الدعاء ، وقد يخص بعضهم بذلك خواص العارفين ، ويجعل الدعاء علة في مقام الخواص! وهذا من غلطات بعض الشيوخ ، فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية ، فإن منفعة الدعاء أمر اتفقت عليه تجارب الأمم ، حتى إن الفلاسفة تقول : ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون اللغات ، يحلل ما عقدته الأفلاك المؤثرات . هذا وهم مشركون !

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين ؛ فإن قولهم عن المشيئة الإلهية : إما أن تقتضيه أو لا ، فثم قسم ثالث ، وهو أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه ، وقد يكون الدعاء من شرطه ، كما توجب الثواب مع العمل الصالح ، ولا توجبه مع عدمه ، وكما توجب الشبع والري عند الأكل والشرب ، ولا توجبه مع عدمهما ، وحصول الولد بالوطء ، والزرع بالبذر. فإذا قدر وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال لا فائدة في الدعاء ، كما لا يقال لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب ؛ فقول هؤلاء كما أنه مخالف للشرع فهو مخالف للحس والفطرة[٣٩].

٥- أن غلاتهم يبنون على شهود الحقيقة الكونية[٤٠] سقوط الأمر ؛ أي التكليف ؛ فيزعمون أن العارف إذا شهد القدر ، ووصل إلى مقام الاصطلام ، أو الفناء سقط

---

(٣٩) شرح العقيدة الطحاوية ، ص ٤٦٠ (بتحقيق الألباني) .

(٤٠) المراد بشهود الحقيقة الكونية الاستغراق في العلم بها حتى لا يرى العبد لنفسه فعلا بالمرة ؛ لأن مجرد العلم بها لا يكفي عندهم في سقوط التكليف . انظر : مجموع الفتاوى ١٠/١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩ .

عنه التكليف بالشرع ، والتمييز بين ذوات الأشياء وأحكامها ؛ فلا يستحسن حسنة ، ولا يستقبح سيئة ، ويرى كل فعل يفعله طاعة وقربة حتى لو كان مخالفا للشرع المحكم ؛ لأنه إن عصى أمر الله فقد أطاع إرادته ، وإذا خالف شرعه فقد وافق قدره ؛ وفي ذلك يقول أحدهم :-

أصبحت منفعلا لما يختاره مني ففعلي كله طاعات !

ويحتجون على ذلك بقوله تعالى : (واعبد ربك اليقين) ، ويجعلون اليقين هو معرفة هذه الحقيقة ، ويزعمون أن آدم إنما حج موسى ؛ لأن من شهد القدر ارتفع عنه الملام ، وأن الخضر إنما خالف الشريعة الموسوية لأنه شاهد الحقيقة الكونية !

وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من الإسلام من لزوم الأمر والنهي لكل عبد مادام عقله حاضرا إلى أن يموت ، لا يسقط عنه التكليف بشهود القدر ولا غيره ؛ فإن الله عز وجل أمر نبيه ﷺ ، وأمر سائر رسله بعبادته إلى حين انقضاء آجالهم ، فقال تعالى : (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) الحجر: ٩٩ ، وهو الموت بالإجماع ، كما قال عن الكفار (وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين) المدثر: ٤٦ ، وقال ﷺ لما مات ابن مظعون : أما عثمان بن مظعون فقد جاءه اليقين من ربه ، وقال تعالى عن المسيح عليه السلام : (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا) مريم : ٣٠ ، فهذه وصية الله للمسيح ، وكذلك لجميع أنبيائه ورسله وأتباعهم ، قال الحسن: لم يجعل الله لعبده المؤمن أجلا دون الموت . والكمال المطلق في تكميل العبودية لله علما وقصدا لا في الخروج عن هذا المقام ؛ ولهذا وصف الله أكمل خلقه بالعبودية في أكمل مقاماته ؛ قال تعالى : (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده) الفرقان : ١ ، وقال : (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) الجن : ١٩ ، وقال : (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا)الإسراء : ١.

وأما آدم فإنما حج موسى لأنه احتج بالقدر على المصيبة ، أو على المعصية بعد التوبة منها ؛ ولم يدفع بالقدر أمرا ولا نهيا ، ولا أبطل به شرعا ؛ وإنما أخبر بالحق

المحض على وجه التوحيد ، والبراءة من الحول والقوة .

وهكذا الخضر فلا حجة في قصته على تجويز الخروج على الشرع ؛ لأن موسى لم يكن مبعوثا إلى الخضر ، ولأن ما فعله الخضر لم يكن مخالفا للشرع ؛ قال شيخ الإسلام : ومن احتج في ذلك بقصة موسى مع الخضر كان غالطا من وجهين :

أحدهما : أن موسى لم يكن مبعوثا إلى الخضر ، ولا كان على الخضر اتباعه ؛ فإن موسى كان مبعوثا إلى بني إسرائيل ، وأما محمد ﷺ فرسالته عامة لجميع الثقلين الجن والإنس ، ولو أدركه من هو أفضل من الخضر ؛كإبراهيم وموسى وعيسى وجب عليهم اتباعه ، فكيف بالخضر سواء كان نبيا أو وليا ؛ ولهذا قال الخضر لموسى : أنا على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه ، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه . وليس لأحد من الثقلين الذين بلغتهم رسالة ﷺ محمد أن يقول مثل هذا .

الثاني : أن ما فعله الخضر لم يكن مخالفا لشريعة موسى عليه السلام ، وموسى لم يكن علم الأسباب التي تبيح ذلك ، فلما بينها له وافقه على ذلك ؛ فإن خرق السفينة ثم ترقيعها لمصلحة أهلها ؛ خوفا من الظالم أن يأخذها إحسان إليهم ، وذلك جائز ، وقتل الصائل جائز وإن كان صغيرا ، ومن كان تكفيره لأبويه لا يندفع إلا بقتله جاز قتله ؛ قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : لنجدة الحروري لما سأله عن قتل الغلمان : إن كنت علمت منهم ما علمه الخضر من ذلك الغلام فاقتلهم وإلا فلا تقتلهم رواه البخاري ، وأما الإحسان إلى اليتيم بلا عوض والصبر على الجوع فهذا من صالح الأعمال فلم يكن في ذلك شيء مخالفا شرع الله[٤١].

٦- أما الفناء الذي جعلوه غاية العارفين فإنه لم يرد في الكتاب ولا السنة ، ولا في كلام الصحابة والتابعين[٤٢]، وهو اسم مجمل ، يطلق على ثلاثة معان :-

---

(٤١) مجموع الفتاوى ٢٦٣/١١ ، ٢٦٤ .

(٤٢) انظر : مدارج السالكين ١٥٤/١ ، ٣٧٧/٣ .

أ- الفناء عن إرادة السوى ؛ أي عن إرادة ما سوى الله تعالى ، فيفنى عن عبادة غير الله بعبادته ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن خوف غيره بخوفه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وإنما يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ؛ قال تعالى: (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره) التوبة : ٢٤ ؛ فهذا المعنى للفناء كله مما أمر الله به ورسوله ، وهو معنى قول أهل العلم في قوله تعالى : (إلا من أتى الله بقلب سليم) الشعراء : ٨٩ ، قالوا : هو السليم مما سوى الله ، أو مما سوى عبادة الله ، أو مما سوى إرادة الله ، أو مما سوى محبة الله ، فالمعنى واحد ، وهذا المعنى إن سمي فناء أو لم يسم فهو أول الإسلام وآخره وظاهره وباطنه ، وهو الذي جاءت به الرسل ، وأنزلت به الكتب ، وحقيقته الفناء عن هوى نفسه وحظوظها بمراضي ربه وحقوقه ، وهو حقيقة الجمع والفرق الحق ؛ فيفرق بين الإله الحق ومن ادعيت له الإلهية بالباطل ، ويجمع تألهه وعبادته وحبه وخوفه ورجاءه وتوكله على الله وحده .

ب- الفناء عن شهود السوى ؛ أي عن شهود ما سوى الله تعالى ، وهو الذي يشير إليه أكثر الصوفية ، فقد اصطلحوا على وضع هذا اللفظ لتجريد شهود الحقيقة الكونية ، والغيبة عن شهود الكائنات[٤٣]، ويسمونه مقام الجمع ، أو المحو ، أو الاصطلام ، ويعدونه غاية العارفين ؛ وهو أن يفنى العارف بمعبوده عن عبادته ، وبمذكوره عن ذكره ، وبمعروفه عن معرفته . وليس مرادهم فناء وجود ما سوى الله في الواقع ونفس الأمر كما يقول أهل وحدة الوجود ، بل المراد فناؤه عن شهودهم وحسهم ، بحيث يغيب العارف عن شعوره بنفسه ومعرفته وبجميع ما سوى الله تعالى ، ويبقى قلبه فارغا إلا من مشاهدة الحقيقة الكونية . ومنهم من تصل به الغيبة إلى

(٤٣) انظر : مدارج السالكين ١/١٥٤ .

سقوط الشعور بالمباينة بين الرب والعبد ، وربما أطلق في هذه الحال عبارات منكرة توهم الحلول أو وحدة الوجود ؛ قال شيخ الإسلام : بعض ذوي الأحوال قد يحصل له في حال الفناء القاصر سكر وغيبة عن السوي ، والسكر وجد بلا تمييز ، فقد يقول في تلك الحال : سبحاني ، أو ما في الجبة إلا الله ، أو نحو ذلك من الكلمات التي تؤثر عن أبي يزيد البسطامي ، أو غيره من الأصحاء ، وكلمات السكران تطوى ولا تروى ولا تؤدى إذا لم يكن سكره بسبب محظور من عبادة أو وجه منهي عنه[٤٤]، وقال : ما يذكر عن أبي يزيد البسطامي من قوله : ما في الجبة إلا الله ، وقوله : أين أبو يزيد ؟ أنا أطلب أبا يزيد منذ كذا وكذا سنة ، ونحو ذلك ، فقد حملوه على أنه كان من هذا الباب : ولهذا يقال عنه : إنه كان إذا أفاق أنكر هذا . فهذا ونحوه كفر ، لكن إذا زال العقل بسبب يعذر فيه الإنسان ، كالنوم والإغماء لم يكن مؤاخذا بما يصدر عنه في حال عدم التكليف ، ولا ريب أن هذا من ضعف العقل والتمييز [٤٥].

وهذا النوع من الفناء لا يسلم للصوفية أنه من لوازم الطريق إلى الله ، وإنما هو من العوارض التي تعرض لبعض السالكين دون بعض ، وكذلك لا يسلم لهم أنه غاية العارفين ، وإنما هو حال ناقص ؛ لأن زوال التمييز ، والغيبة عن شهود النفس ليس بمحمود ، فضلا عن أن يكون أعلى مراتب الكمال ، وصاحبه إما مذموم أو معذور[٤٦]؛ ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي ﷺ ، وللسابقين الأولين ، فلا يعرف عنهم غيبة في العقل بسبب ما ورد على قلوبهم من أحوال الإيمان ، وأكملهم النبي ﷺ عرج به إلى السموات ، وعاين الآيات الكبرى ، وأوحى الله إليه ما أوحى ، ولم

---

(٤٤) مجموع الفتاوى ٤٦١/٢ .

(٤٥) منهاج السنة ٣٥٧/٥ ، ٣٥٨ .

(٤٦) يكون مذموما إن تسبب إليه وباشر أسبابه ، ومعذورا إذا ورد عليه بلا استدعاء ، كما يعذر من زال عقله بلا سبب منه .

يعرض له صعق ، ولا سقوط تمييز ، بل كان كما وصفه الله بقوله : (ما زاغ البصر وما طغى) النجم : ١٧ ، وأصبح بين قومه ثابتَ العقل ، يخبرهم بتفاصيل ما رأى في الإسراء والملأ الأعلى . وهكذا كان الرعيل الأول ترد على قلوبهم أعظم أحوال الإيمان وعقولهم ثابتة ؛ لأن عندهم من سعة العلم والتمييز ما أورثهم جمع القلب على معاني الإيمان ، مع بقاء شهود الفرق بين الخالق والمخلوق ؛ فيشاهدون مع ذلك الجمع المخلوقات على حقيقتها ، قائمة بأمر الله ، مدبرة بمشيئته ، فيها تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ؛ قال الذهبي : أراد قدماء الصوفية بالفناء نسيان المخلوقات وتركها ، وفناء النفس عن التشاغل بما سوى الله ، ولا يسلم إليهم هذا أيضا، بل أمرنا الله ورسوله بالتشاغل بالمخلوقات ورؤيتها والإقبال عليها، وتعظيم خالقها ، وقال تعالى : (أولم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء) الأعراف : ١٨٥ ، وقال : (قل انظروا ماذا في السماوات والأرض) يونس : ١٠١ .[٤٧].

ج- الفناء عن وجود السوي ؛ بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود واحد بالعين ، فهو قول أهل الإلحاد والاتحاد ، الذين هم من أضل العباد . يقول ابن القيم : المحجوب عندهم يشهد أفعاله طاعات أو معاص ، ما دام في مقام الفرق ، فإذا ارتفعت درجته شهد أفعاله كلها طاعات ، لا معصية فيها ، لشهوده الحقيقة الكونية الشاملة لكل موجود[٤٨] ، فإذا ارتفعت درجته عندهم فلا طاعة ولا معصية ، بل ارتفعت الطاعات والمعاصي ، لأنها تستلزم اثنينية وتعددا، وتستلزم مطيعا ومطاعا ، وعاصيا ومعصيا ، وهذا عندهم محض الشرك ، والتوحيد المحض يأباه ، فهذا فناء هذه الطائفة[٤٩]. وقال : لا ريب أن العامة مع غفلتهم

---

(٤٧) سير أعلام النبلاء ٣٩٣/١٥ (طبعة الرسالة) .

(٤٨) مدارج السالكين ١٦٥/١.

(٤٩) مدارج السالكين ١٥٤/١.

وشهواتهم أصح إيمانا من هؤلاء إذا لم يعطلوا الأمر والنهي ، فإن إيمانا مع تفرقة وغفلة خير من شهود وجمعية يصحبها فساد الإيمان[٥٠]. وقال الذهبي : الفناء والبقاء من ترهات الصوفية ، أطلقه بعضهم ، فدخل من بابه كل زنديق ، وقالوا : ما سوى الله باطل فان ، والله تعالى هو الباقي ، وهو هذه الكائنات ، وما ثم شيء غيره. ويقول شاعرهم :

وما أنت غير الكون ... بل أنت عينه

ويقول الآخر:

وما ثم إلا الله ليس سواه

فانظر إلى هذا المروق والضلال، بل كل ما سوى الله محدث موجود، قال الله تعالى : (خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام) الفرقان : ٥٩ [٥١].

تحقيق كلمة التوحيد

يجب على المسلم أن يعرف أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة ، شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وتحقيق هذين الأصلين العظيمين لابد فيه من ثلاثة أمور :-

الأول : أن يُعلم أن الله تعالى أثبت له حقا لا يشركه فيه مخلوق ، فحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ، ويدخل في هذا الحق إفراد الله تعالى بالتوكل ، والخوف ، والخشية ، والتقوى ، والدعاء ، وسائر العبادات ؛ فلا يَجْعل لله ندا في إلهيته ، لا شريكا ، ولا شفيعا ؛ وقد دلت الأدلة على ذلك بطريقين ؛ طريق العموم ؛ كقوله تعالى : (لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا) الإسراء : ٢٢ ، وقوله : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين ألا لله الدين

---

(٥٠) لأنه إن عصى الأمر فقد أطاع الإرادة ، أي أطاع القدر ؛ ولهذا ويقولون :

أصبحت منفعلا لما تختاره مني ففعلي كله طاعات

(٥١) سير أعلام النبلاء ٣٩٣/١٥ (طبعة الرسالة) .

الخالص) الزمر : ٢ ، ٣ ، وقول كل رسول لقومه : (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) الأعراف : ٥٩ . وأما طريق الخصوص فكقوله تعالى في التوكل : (وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) المائدة : ٢٣ ، وقوله : (قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) الزمر : ٣٨ ، وقوله في التقوى : (وإياي فاتقون) البقرة : ٤١ ، وقوله في الخشية : (فلا تخشوا الناس واخشون) المائدة : ٤٤ ، وقوله في الخوف : (فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) آل عمران : ١٧٥ ، وقوله عن الخليل عليه السلام : (وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) الأنعام : ٨١ ، ٨٢ ، قال ابن مسعود رضي الله عنه : (لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا : أينا لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس كما تظنون ؛ إنما هو كما لقمان لابنه ؛ يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم)[٥٢].

ومن الأدلة الخاصة قوله تعالى في الدعاء : (ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذن من الظالمين) يونس : ١٠٦ ، والشفاعة من المطالب التي لا يجوز أن تسأل إلا من الله وحده ، لأنها ملك لله وحده ، فلا تطلب من ملَك مقرب ، ولا نبي مرسل ، وإنما تطلب ممن يملكها وحده ؛ قال تعالى : (قل لله الشفاعة جميعا له ملك السموات والأرض ثم إليه ترجعون) الزمر : ٤٤، وهذه الشفاعة هي التي أثبتها الله تعالى في كتابه بإذنه ورضاه ؛ قال تعالى : (يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولا) طه : ١٠٩ ، وأما التي تسأل من غير الله تعالى فهي من الشفاعة المنفية[٥٣] ، التي أبطل الله تعلق المشركين بها من كل وجه ، في آيات كثيرة من القرآن الكريم ؛ كقوله تعالى : (ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم وما نرى معكم شفعاءكم الذين

---

(٥٢) صحيح البخاري ، كتاب استتابة المرتدين ، ح (٦٩٣٧) .

(٥٣) والنوع الآخر من الشفاعة المنفية هو الشفاعة في أهل الشرك ؛ لقوله تعالى : (فما تنفعهم شفاعة الشافعين) .

زعمتم أنهم فيكم شركاء لقد تقطع بينَكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون) الأنعام : ٩٤.

الثاني : حق الرسول ﷺ ، فيجب علينا تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، ويدخل في هذا الحق أمور كثيرة ؛ منها :-

١- الإيمان بعموم رسالته ، ووجوب طاعته ، واتباعه باطنا وظاهرا ، قال تعالى : (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله) الأعراف : ١٥٨ ، وقال : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) النساء : ٨٠ ، وقال : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) آل عمران : ٣١ ، وقال ﷺ : (خير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة)[٥٤]، وقال : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة)[٥٥]، فأهل البدع يَنْقُصون من تحقيق الشهادة بقدر ما دخلوا فيه من البدعة ، وقد تتدرج بهم البدعة إلى ترك حق الله من عبادته وحده ، وترك حق الرسول أيضا ، فلا يقومون بحق رسالته ، فينظرون فيما أمر به ، ونهى عنه ، بل يشتغلون بالبدع ، أو طلب الحوائج والشفاعة من الأنبياء والصالحين عما يجب من حقوقهم .

٢- محبته ﷺ ، وموالاته ، وإرضاؤه ؛ قال تعالى : (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَ إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره) التوبة : ٢٤ ، وقال : (ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم المفلحون) المائدة : ٥٦ ، وقال : (والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين) التوبة : ٦٢ ، وقد

---

(٥٤) صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، ح (٨٦٧).

(٥٥) سنن أبي داود ، أول كتاب السنة ، ح (٤٦٠٧) . قال الألباني : صحيح . صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ح (٢٥٤٩) .

دلت النصوص على الدرجة التي يجب أن يبلغها المسلم في محبة الرسول ﷺ ؛ قال تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) الأحزاب : ٦ ؛ روى مسلم بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعا : (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين) [٥٦]، وروى البخاري بسنده أن عمر رضي الله عنه قال : (يا رسول الله لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي ، فقال النبي ﷺ : لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك ، فقال له عمر : فإنه الآن ، والله لأنت أحب إلي من نفسي ، فقال النبي : الآن يا عمر) [٥٧] ؛ فعلم من مجموع هذه النصوص وجوب محبة النبي ﷺ فوق محبة النفس ، وإيثاره عليها ، فيؤثره العطشان بالماء ، والجائع بالطعام ، ويوقى بالأنفس والأموال ؛ لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم[٥٨]. والمحبة على هذه الصفة من أهم الأسباب التي تورث أهلها حلاوة الإيمان ، روى مسلم بسنده عن أنس رضي الله عنه مرفوعا : (ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان ؛ من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار) [٥٩].

٣- تعزير النبي ﷺ ، ونصره ، وتوقيره ؛ أي منعه ، ونصره ، وتعظيمه ، قال تعالى : (فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) الأعراف : ١٥٧ ، وقال : (لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه) الفتح : ٩ . ويدخل في توقيره وجوب مخاطبته بوصف النبوة أو الرسالة دون الاسم المجرد ، وتحريم التقدم بين يديه بالكلام حتى يأذن ، وتحريم رفع الصوت فوق صوته ، وتحريم نكاح أزواجه من

---

(٥٦) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، ح (٤٤) .

(٥٧) صحيح البخاري ، كتاب الأيمان ، ح (٦٦٣٢) .

(٥٨) انظر : الصارم المسلول ٨٠٢/٣ .

(٥٩) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، ح (٤٣) .

بعده[٦٠]؛ قال تعالى : (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا) النور : ٣٦ ، وقال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون) الحجرات : ١ ، ٢ ، وقال : (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا إن ذلكم كان عند الله عظيما) الأحزاب : ٥٣ .

٤- تحكيم النبي ﷺ في موارد النزاع ، والإذعان لسنته وحكمه باطنا وظاهرا ؛ قال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) النساء : ٦٥ ؛ قال ابن القيم : تمام العبودية أن يوافق الرسول ﷺ في مقصوده وقصده وطريقه ، فمقصوده الله وحده ، وقصده تنفيذ أوامره في نفسه وفي خلقه، وطريقه اتباع ما أوحي إليه ، فصحبه الصحابة رضي الله عنهم على ذلك حتى لحقوا به ، ثم جاء التابعون لهم بإحسان ، فمضوا على آثارهم ، ثم تفرقت الطرق بالناس ، فخيار الناس من وافقه في المقصود والطريق ، وأبعدهم عن الله ورسوله من خالفه في المقصود والطريق ؛ وهم أهل الشرك بالمعبود ، والبدعة في العبادة[٦١].

٥- الصلاة والسلام على النبي ﷺ ؛ قال تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) الأحزاب : ٥٦ ، فأخبر عن صلاة الله وملائكته على النبي ﷺ بصيغة المضارعة ، الدالة على الدوام والاستمرار ؛ ولهذا وغيره انعقد الإجماع على أن في هذه الآية من تعظيم النبي ﷺ ، والتنويه به ما ليس في غيرها[٦٢]، ثم أمر المؤمنين بالصلاة والسلام على النبي ﷺ ، والأصل في الأمر

---

(٦٠) انظر في بسط هذه الحقوق : الصارم المسلول ، لابن تيمية ٣/٨٠١-٨٠٩ .

(٦١) مدارج السالكين ٣/٢١٧ .

(٦٢) انظر : فتح الباري ، لابن حجر ١١/١٥٦ ، القول البديع ، للسخاوي ، ص (٣٩،١٧) .

الوجوب ؛ ولهذا ذهب أكثر العلماء إلى أن الصلاة على النبي ﷺ فرض على كل مؤمن ، وإن اختلفوا في فرضيتها هل هي على الإطلاق ؛ بحيث يحصل الإجزاء بمرة واحدة ، أو أنها مقيدة بأسباب معينة ؛ يتكرر وجوبها كلما وجدت ؟ هذا هو الأظهر ؛ لقوة دلالة النصوص على تكرار الوجوب ؛ وخصوصا في الصلاة ؛ قال الشعبي : من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد فليعد صلاته(٦٣). وكذلك تتأكد الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره ؛ لعدة أحاديث وردت في ذلك ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا : (رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي) (٦٤)، وكذلك تشرع الصلاة على النبي ﷺ عقب إجابة المؤذن ، وفي أول الدعاء وأوسطه وآخره ، وفي أوله آكد ، وعند دخول المسجد ، والخروج منه ، وفي ليلة الجمعة ويومها ، وأدلة هذه المواضع معروفة مشهورة ، ومن مواضع مشروعيتها أيضا أول النهار وآخره ؛ لما روى الطبراني بسند حسن عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعا : (من صلى على حين يصبح عشرا ، وحين يمسي عشرا ، أدركته شفاعتي يوم القيامة) (٦٥)، وكذلك عند الاجتماع وقبل الافتراق ؛ لما روى النسائي وغيره بسند صحيح عن جابر رضي الله عنه مرفوعا : (ما اجتمع قوم ثم تفرقوا عن غير ذكر الله وصلاة على النبي ﷺ إلا قاموا عن أنتن من جيفة) (٦٦).

الثالث : وجوب الفصل بين حق الله الخاص ، والحق المشترك بين الله ورسوله ، ومن الأدلة على ذلك :-

١- قوله تعالى : (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون) التوبة : ٥٩ ، فقال في الإيتاء : ما آتاهم الله

---

(٦٣) انظر : فتح الباري ١١/١٥٢، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، القول البديع ، للسخاوي ، ص (٢١) .

(٦٤) انظر : تخريج أحاديث جلاء الأفهام ، ص (٣٥ ، ٥٠) .

(٦٥) صحيح الجامع الصغير ، ح (٦٣٥٧) .

(٦٦) انظر : جلاء الأفهام ، ص (٩٥) ، صحيح الجامع الصغير ، ح (٥٥٠٦) .

ورسوله) ، وقال في التوكل : وقالوا حسبنا الله ، ولم يقل حسبنا الله ورسوله ؛ لأن الإيتاء هو الإعطاء الشرعي ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذي بلغه الرسول ، فإن الحلال ما حلله ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) الحشر : ٧ ، وأما الحسب فهو الكافي ، والله وحده كاف عبده ، كما قال تعالى : (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) آل عمران : ١٧٣ ، فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى : (يا أيها النبي حسبُك الله ومن اتبعك من المؤمنين) الأنفال : ٦٤ ؛ أي الله وحده كافيك وكافي أتباعك ؛ فلا تحتاجون معه لأحد ، كما تقول العرب : حسبك وزيدا درهم ، أي يكفيك وزيدا درهم ، وكما قال الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

فحسبك والضحاك سيفٌ مهندٌ

ومن قال : إن معنى الآية حسبك الله وأتباعُك فقد غلط ؛ لأن الحسب ، أو الكفاية كالتوكل وسائر العبادات ؛ كلها لله وحده ، لا شريك له في ذلك ، لا من أتباع النبي ﷺ ولا من غيرهم ؛ قال تعالى : (وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبَك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين) الأنفال : ٦٢ ، ففرق بين الحسب والتأييد ، فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعباده[٦٧].

٢- وقال تعالى : (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون) النور : ٥٢ ؛ فأثبت الطاعة لله وللرسول ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام : (إني لكم نذير مبين أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) نوح : ٢ ، ٣ ؛ فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة للرسول ، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله .

---

(٦٧) انظر : زاد المعاد ، لابن القيم ١/٣٥-٣٨ . (الطبعة الخامسة عشرة ، مؤسسة الرسالة) .

٣- ما رواه أبو داود بسنده عن ابن مسعود ﷺ مرفوعا : (من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولا يضر الله شيئا)[٦٨]، وقوله ﷺ في حديث آخر : (لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء محمد)[٦٩]؛ ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسم الله بحرف الواو ، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك الاقتران بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة للرسول ، بخلاف المشيئة ، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئةً لله ، ولا مشيئة الله كمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن إلا أن يشاء الله .

٤- قوله ﷺ : (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبده ، فقولوا : عبد الله ورسوله)[٧٠]، وقوله : (إياكم والغلو في الدين ؛ فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين)[٧١]، وقوله : (أنا محمد عبد الله ورسوله ، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله)[٧٢]؛ والإطراء هو المبالغة في المدح ، والغلو أعم منه ؛ لأنه يشمل الإفراط في التعظيم قولا كان أو فعلا ؛ فنهى ﷺ عن الغلو ؛ إطراءً كان أو غيره ؛ لأنه تدرج بمن قبلنا إلى عدم الفصل بين حق الله الخاص ، والحق المشترك بين الله ورسله ؛ فرفعوهم فوق منزلتهم التي أنزلهم الله عز وجل ، واتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجدَ واعيادا ، يدعون أهلها ، ويستشفعون بهم ، ويتضرعون اليهم ،

---

(٦٨) سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، ح (١٠٩٧) . صححه النووي ، ورأى الألباني أن إسناده ضعيف ؛ وعلته جهالة أبي عياض المدني . انظر : شرح صحيح مسلم ، للنووي ٦/ ١٦٠ ، خطبة الحاجة ، للألباني ، ص ١٣ .

(٦٩) سنن الدارمي ، كتاب الاستئذان ، ح (٢٧٤١) ، وانظر : صحيح الجامع الصغير ، (٤٣٧٨) .

(٧٠) صحيح البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، ح (٣٤٤٥).

(٧١) مسند الإمام أحمد ، مسند ابن عباس ، ح (١٨٥١). وإسناده صحيح . انظر : صحيح الجامع الصغير ، ح (٢٦٢٨).

(٧٢) مسند الإمام أحمد ، مسند أنس بن مالك ، ح (١٣٥٩٦). وإسناده صحيح ، السلسلة الصحيحة ، ح (١٥٧٢).

وربما سجدوا لهم ، وطافوا بقبورهم ، وصارت لهم محجا ، وهذه كلها من حقوق الله تعالى وحده ، التي لا يشركه فيها ملك مقرب ، ولا نبي مرسل .

وكلما تدبر الإنسان ما أمر الله به وشرعه تبين له أنه جمع في شرعه بين كمال توحيد الرب ، وإخلاص الدين له ، وبين كمال طاعة الرسل ، وتعزيرهم ، ومحبتهم ، وموالاتهم ، ومتابعتهم ، فأسعد الناس في الدنيا والآخرة أتبعهم للرسول باطنا وظاهرا[٧٣]. وقد حاد عن هذا الصراط المستقيم كثير من الناس ، منهم أولئك الذين أخلوا بحقيقة هذين الأصلين أو أحدهما ، مع ظنهم أنه في غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة ، وهم طرائق قددا ، ذكر المؤلف بعضا منهم في هذه الرسالة وفي غيرها من كتبه[٧٤] :-

١- فمنهم من اعتقد أن الشهادة إنما تدل مطابقة على توحيد الربوبية ، وأن إثبات وسائط يُدعون ويتخذون شفعاء عند الله لا ينافي كلمة التوحيد ؛ لأن ذلك ضرب من التوسل ، وليس من الشرك أصلا ، إلا إذا قارن ذلك شرك في الربوبية ؛ كأن يعتقد فيمن يدعوه ويتشفع به من الصالحين تأثيرا في جلب المنافع ، أو دفع المضار. وفي هذا المعتقد خلل كبير في أصل الدين ؛ لأن إقرار المرء بمعاني الربوبية ؛ كالخلق ، والملك لا ينجيه من عذاب الله إن لم يقارنه الإيمان بأن الله تعالى هو المستحق وحده للعبادة ، فإنه سبحانه وتعالى أخبر عن المشركين بأنهم آمنوا بمعاني الربوبية ؛ قال تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله فأنى يؤفكون) ، العنكبوت : ٦١ ، وإنما حكم عليهم بالشرك لأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله ، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء عند الله تعالى ، قال تعالى: (ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون) يونس : ١٨،

---

(٧٣) الرد على الإخنائي ، ص ٢٢٠ .

(٧٤) كالرد على الاخنائي ، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان .

فأخبر أن الذين اتخذوا هؤلاء الشفعاء مشركون ، مع أنهم إنما اعتقدوا فيهم أنهم وسطاء عند الله في جلب المنافع ودفع المضار ، لا شركاء له في شيء من ذلك ، ولعظم هذه الشبهة تنوعت أساليب القرآن في إبطالها ، ومن ذلك :-

أ- نفي الشفاعة التي اعتقدوها في شفعائهم المزعومين نفيا مجردا ؛ كقوله تعالى : (ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع) السجدة : ٤ ، وقوله : (وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) الأنعام : ٥١.

ب- بيان أن الشفاعة ملك لله تعالى ، وحق له وحده ، لا نصيب فيها لأحد من الخلق ، قال تعالى : (أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون قل لله الشفاعة جميعا له ملك السموات والأرض ثم إليه ترجعون) الزمر : ٤٣ ، ٤٤ ، وقال : (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) سبأ ٢٢ ، ٢٣ ؛ وهذه الآية هي التي قيل : إنها تقطع عروق شجرة الشرك من القلب ؛ قال ابن القيم : (أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطّرق الَّتي دخلوا منها إلى الشّرك ، وسدّتها عليهم أحكم سدّ وأبلغه ، فإنّ العابد إنّما يتعلّق بالمعبود لما يرجو من نفعه ، وإلاّ فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلّق قلبه به ، وحينئذٍ فلا بُدّ أن يكون المعبود مالكا للأسباب الَّتي ينتفع بها عابده ، أو شريكا لمالكها ، أو ظهيرا ـ أي وزيرا ومعاونا ـ ، أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده ، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كلّ وجه وبطلت انتفت أسباب الشّرك وانقطعت مواده ؛ فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرّة في السموات والأرض ، فقد يقول المشرك هي شريكة لمالك الحقّ . فنفى شركتها له ، فيقول المشرك : قد تكون ظهيرا أي وزيرا ومعاونا ، فقال : وماله منهم من ظهير ، فلم يبق إلاّ الشّفاعة فنفاها عن آلهتهم ، وأخبر أنّه لا يشفع عنده أحد إلاّ بإذنه)[٧٥].

(٧٥) الصواعق المرسلة ٢/ ٤٦١ ، ٤٦٢ (بتصرف يسير) .

ج – بيان حقيقة هؤلاء الشفعاء ، وأنهم لا نصيب لهم في الملك ، ولا قدرة لهم على إجابة دعوة من دعاهم ، سواء كانت الدعوة شفاعة أو غيرها من المطالب ؛ لأنهم إما غافلون عن دعاء من دعاهم من دون الله ، أو عاجزون عن نفعه ، أو مشغولون عنه بالتقرب إلى الله تعالى ؛ حبا ورغبا ورهبا ؛ قال تعالى : (ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير) فاطر : ١٣ ، ١٤ ، وقال : (ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين) الأحقاف : ٥ ، ٦ ، وقال : (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا) الإسراء : ٥٦ ، ٥٧ ، قالت طائفة من السلف : كان أقوام يدعون عزيرا والمسيح والملائكة ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، بين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه.

د– بيان حقيقة الشفاعة النافعة عند الله تعالى ، وأنها التي اجتمعت فيها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تطلب من الله تعالى وحده ، لقوله تعالى : (قل لله الشفاعة جميعا) الزمر : ٤٤ ، والثاني : أن يأذن الله للشافع في الشفاعة ؛ لقوله تعالى : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) البقرة : ٢٥٥ ، والثالث : أن يرضى عن المشفوع له ؛ قال تعالى : (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) الأنبياء : ٢٨ ، وأهل رضى الله هم أهل التوحيد ؛ فمن طلب الشفاعة من دون الله فقد أتي بمانع الشفاعة ، وفاته سببها الذي لا تنال إلا به ؛ عن أبي هريرة ﷺ قال : (قلت : يا رسول الله ، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال : لا إله

إلا الله خالصا من قلبه أو من نفسه)[٧٦]؛ فبين أن أولى الناس بشفاعته من كان أعظم إخلاصا وتوحيدا ، لا من كان سائلا وطالبا منه أو من غيره[٧٧].

٢- وممن أخل بحقيقة الإيمان بالتوحيد والرسالة من اعتقد أن الشرع إنما يجب اتباعه في الظاهر دون الحقيقة الباطنة ، لأن الرّسول إنّما بلّغ الشّريعة دون الحقيقة ، فالوحي طريق العلم بالشريعة ، والإلهام طريق العلم بالحقيقة ، فالعارف له أن يعمل بما يلقى في قلبه من الإلهامات حتَّى لو خالفت الشّريعة ظاهرا أو باطنا ، أو وصل لدرجة الاستغناء بالإلهام عن الشّرع كلّه ؛ كما استغنى به الخضر عن الشّريعة الموسوية ، واستغنى به أهل الصفّة عن الشّريعة المحمّديّة ! ومنهم من زعم أن عمر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يتحدث هو وأبو بكر وكنت كالزنجي بينهما ، وجعلوا هذه المقالة أساسا لعلم الأسرار والحقائق ، ويريدون بذلك إما الاتحاد والحلول ، أو تعطيل الشرائع إما بإسقاطها عند شهود الحقيقة الكونية ، أو باعتبارها رموزا لمعتقداتهم الفاسدة . وهذه المقالة مفتراة على عمر باتفاق أهل الحديث ، وضعها الباطنية حتى يقنعوا الناس بأن ما أظهره الرسل من القرآن والإيمان والشريعة له باطن يخالف ظاهره ، وكان أبو بكر رضي الله عنه يعلم ذلك الباطن دون عمر ، وهكذا الشأن في أوهامهم الأخرى ، فالخضر إنما فعل ما فعله بالوحي لا بالإلهام ، كما قال الله تعالى عنه : (وما فعلته عن أمري) الكهف : ٨٢ ، وليس فيما فعله خروج عن شريعة موسى عليه السلام ؛ ولهذا سلَّم له لما أنبأه بسبب فعله ، وأصحاب الصفة كانوا كسائر الصحابة متبعين لشريعة النبي ظاهرا وباطنا ، ولم ينقل عن أحد منهم بسند صحيح أنه استغنى بإلهامه عن اتباع الشريعة ؛ لأنهم يعلمون يقينا أن هذا المعتقد ينافي كلمة التوحيد ، التي دلت وجوب الإيمان بعموم رسالة النبي ﷺ إلى جميع الثقلين الجن والإنس ، واتباعه في كل ما جاء به باطنا وظاهرا ، فمن خرج عن هذا الأصل ،

---

(٧٦) صحيح البخاري ، كتاب العلم ، ح (٩٩) ، وانظر : كتاب الرقاق ، ح (٦٥٧٠).

(٧٧) الرد على الإخنائي ، ص ٢١٨ .

واعتقد أن لأحد من الأولياء طريقا إلى الله من غير متابعة محمد ﷺ فليس بمؤمن ، فضلا عن أن يكون من أولياء الله المتقين ، وإنما هو ممن فرقوا دينهم ، فآمن ببعض الكتاب وكفر ببعض ، قال الله تعالى : (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) البقرة : ٨٥ ، وقال : (إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيـلا أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينـا) النساء : ١٥٠ ، ١٥١.

٣- وممن أخل بتحقيق الشهادتين أصحاب دعوى التسليم للولي ؛ بحجة أن الولي محفوظ ، فيجب أن يسلم للولي أو الفقير حاله ، حتى لو خالف الكتاب والسنة ، فيوافِقون هؤلاء الأولياء المزعومين ، ويخالفون ما بعث الله به سيد المرسلين ﷺ ، الذي فرض الله على جميع الخلق تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، ورد كل فعل أو قول يخالف شريعته ؛ كما قال ﷺ : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)[٧٨]، وهذه المخالفة تجرهم إلى البدعة والضلال ، وآخرا إلى الكفر والنفاق ، ويكون لهم نصيب من قوله تعالى : (ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانا خليلا لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا) الفرقان : ٢٧ ، ٢٨ ، وقوله : (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا) الأحزاب : ٦٦ - ٦٨ ؛ ولهذا قيل في مثل هؤلاء : إنما حرموا الوصول بتضييع الأصول ؛ فإن أصل الأصول تحقيق الإيمان بما جاء به الرسول ﷺ ، وذلك بتصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، وعرض أفعال العباد وأحوالهم على شريعته ، فما وافقها قبل ، وما خالفها رد ، لأنه لا طريق إلى رضوان الله ، وجنته إلا بمتابعته ﷺ باطنا وظاهرا ، حتى لو أدركه موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء - عليهم السلام - لوجب عليهم اتباعه ،

(٧٨) صحيح البخاري ، كتاب الصلح ، ح (٢٦٩٧).

كما قال تعالى : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين فمن تولى بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون) آل عمران : ٨١ ؛ قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : ما بعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق ؛ لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ على أمته الميثاق ؛ لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه .

الشـــرع و القـــــدر

توحيد العبادة يدل بطريق التضمن على أصل الشرع والقدر[٧٩]، فلا بد لتحقيق توحيد العبادة من الإيمان بالشرع والقدر ؛ والشرع هو الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، أما القدر فهو الإيمان بعلم الله السابق ، وكتابة المقادير ، وعموم مشيئة الله وخلقه ؛ فالقدر نظام التوحيد ؛ فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده ، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده .

س/ كيف نؤمن بالشرع والقدر ؟

ج / لا بد في الإيمان بالشرع والقدر من ثلاثة أصول ؛ من راعاها وحققها كان عابدا لله، متوكلا عليه ، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ؛ وهي :-

الأصل الأول : في الشرع ؛ فعلى المكلف الاجتهاد في الامتثال علما وعملا ، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به، والعمل بذلك ، ولا بد مع هذا الاجتهاد في الامتثال من ملاحظة أمرين :-

١- الحرص التام على إخلاص الدين لله ، والمتابعة لرسوله ﷺ في كل عبادة ، فلا يعبد إلا الله وحده ، ولا يعبده إلا بما شرع ، لا يعبده بالبدع ، قال تعالى: (فمن

(٧٩) تقدم في مبحث دلالة توحيد العباده بيان وجه تضمنه للشرع والقدر .

كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) الكهف : ١١٠؛ وتحقيق الشهادتين إنما يكون بالإخلاص والمتابعة ؛ ففي الشهادة الأولى أن لا نعبد إلا إياه ، وهذا هو الإخلاص ، وفي الثانية ألا نعبده إلا بما بلغه رسوله ﷺ، وهذه هي حقيقة المتابعة ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحا، واجعله لوجهك خالصا، ولا تجعل لأحد فيه شيئا. وقال الفضيل بن عياض رحمه الله في قوله تعالى: (ليبلوكم أيكم أحسن عملا) الملك :٢ ؛ أخلصه وأصوبه. قيل: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إذا كان العمل خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل، وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل، حتى يكون خالصا صوابا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة ؛ ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين الذي لم يأذن به الله من عبادة غيره، وفعل ما لم يشرعه من الدين ، كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله، والدّين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه الله.

٢-الاستغفار والتوبة من التفريط في المأمور ، وتعدي الحدود ، ولهذا كان من المشروع أن تختتم جميع الأعمال بالاستغفار ، فكان النبي ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا[٨٠]، وقال تعالى: (والمستغفرين بالأسحار) آل عمران : ١٧ ، فقاموا الليل ثم ختموا بالاستغفار، وآخر سورة نزلت قوله تعالى: (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا) النصر : ١-٣، وفي الحديث الصحيح أنه ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي ؛ يتأول القرآن[٨١].

ولأهمية الاستغفار في تحقيق امتثال الشرع أمرا ونهيا تنوعت طرق مشروعيته ، ومن ذلك :-

---

(٨٠) انظر : صحيح مسلم ، كتاب المساجد ، ح (٥٩١).

(٨١) انظر : صحيح البخاري ، كتاب الآذان ، ح (٨١٧).

أ- عموم مشروعية الاستغفار ، فالعباد جميعا ، الأول منهم والآخِر لا بد لهم من الاستغفار ، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : (والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة) [٨٢] ، وقال : (إنه ليغان على قلبي ، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة) [٨٣]، والغين حجاب رقيق أرق من الغيم ، فأخبر أنه يستغفر ليزيل الغين ، فلا يصير نكتة سوداء ، كما أن النكتة السوداء إذا أزيلت لا تصير رينا[٨٤].

ب- كثرة صيغ الاستغفار وتنوعها ؛ وفي ذلك دلالة على أهميته ، وعموم الحاجة إليه ، فتارة يكون بصيغة الطلب الصريح المجرد ؛ كقوله : رب اغفر لي ، أو أستغفر الله ، أو غفرانك . وتارة يكون بصيغة الخبر المتضمن للطلب ، كقوله تعالى عن ذي النون عليه السلام : (لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين) الأنبياء : ٨٧ ، فاستجاب الله له ، ونجاه من الغم ، لحسن أدبه في الطلب ، وهي عامة لكل من تأدب بأدبه ، قال النبي ﷺ : (دعوة أخي ذي النون ، ما دعا بها مكروب إلا فرج الله بها كربه) [٨٥]. وتارة يكون الاستغفار بصيغة الخبر المقترن بالطلب الصريح ، إما خبرا عن السائل ؛ كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : (رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي) القصص : ١٦ ، أو خبرا عن المسؤول ؛ كقوله عن موسى عليه السلام : (أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين) الأعراف : ١٥٥ ، أو خبرا عن السائل والمسؤول معا ، كقوله ﷺ : (اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي خطئي وعمدي، وهزلي وجدي، وكل ذلك عندي،

---

(٨٢) صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، ح (٦٣٠٧).

(٨٣) صحيح مسلم ، كتاب الذكر ، ح (٢٧٠٢).

(٨٤). انظر : مجموع الفتاوى ٢٨٣/١٥.

(٨٥) انظر : جامع الترمذي ، أبواب الدعوات ، ح (٣٥٠٥) ، مسند الإمام أحمد ، مسند سعد بن أبي وقاص ، ح (١٤٦٢) ، صحيح الجامع الصغير ، للألباني ، ح (٢٦٠٥).

اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت) [٨٦]، وهذه الصورة أكمل صيغ الاستغفار ، وسيد الاستغفار مشتمل على هذه المعاني على أكمل الوجوه ، وهو أن تقول : (اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . قال : ومن قالها من النهار موقنا بها، فمات من يومه قبل أن يمسي، فهو من أهل الجنة، ومن قالها من الليل وهو موقن بها، فمات قبل أن يصبح، فهو من أهل الجنة) [٨٧].

ج- أن الاستغفار سنة أبي البشر آدم عليه السلام ، والإصرار سنة إبليس ، وقد ذكر الله تعالى عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربه وتاب إليه، فاجتباه ربه فتاب عليه وهداه، وذُكر عن إبليس أبي الجن أنه أصر متعلقا بالقدر فلعنه الله وأقصاه، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه، ومن أشبه أباه فما ظلم، قال تعالى: (وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما) الأحزاب : ٧٢ ، ٧٣.

د- أن الله سبحانه وتعالى جعل الأمر بالاستغفار قرينا للأمر بالتوحيد والاستقامة على الشرع ؛ قال تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) محمد : ١٩ ، وقال تعالى: (فاستقيموا إليه واستغفروه) فصلت : ٦ ، وقال تعالى : (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ألا تعبدوا إلا الله إنني لكم منه نذير وبشير وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى) هود ١-٣ ، وقد ذكر المؤلف في هذا الموضع الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره : (يقول الشيطان : أهلكت الناس بالذنوب ، وأهلكوني بلا إله

---

(٨٦) انظر : صحيح مسلم ، كتاب الذكر ، ح (٢٧١٩).

(٨٧) صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، ح (٦٣٠٦).

إلا الله والاستغفار ، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء ، فهم يذنبون ولا يتوبون، لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا)[٨٨]. وفي إسناده نظر[٨٩]، وما تقدم من الأدلة فيه دلالة كافية شافية على عظم شأن الاستغفار في تحقيق امتثال الشرع وتكميله .

الأصل الثاني : في القدر ؛ فعلى المكلف الإيمان بالقدر ؛ اعتقادا وعملا ؛ وذلك بالإيمان بالعلم السابق ، وكتابة المقادير ، وعموم مشيئة الله وخلقه ؛ إيمانا يورث الاستعانة على فعل المأمور ، وترك المحظور ، والصبر على المقدور ؛ فيستعين بالله في فعل ما أمر به، ويدعوه، ويستعيذ به، فيكون مفتقرا إليه في طلب الخير وترك الشر، وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى، وهو ما رواه مسلم بسنده عن أبي هريرة ﷺ مرفوعا : (احتج آدم وموسى - عليهما السلام - عند ربهما ؛ فحج آدم موسى ؛ قال موسى : أنت آدم الذي خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته ، وأسكنك في جنته ، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض ! فقال آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه ، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء ، وقربك نجيا ، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق ؟ قال موسى : بأربعين عاما . قال آدم : فهل وجدت فيها وعصى آدم ربه فغوى ؟ قال : نعم . قال : أفتلومني على أن عملت عملا كتبه الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة ؟ قال رسـول الله ﷺ : فحج آدم موسى)[٩٠]، وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فإن آدم كان قد تاب منه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من

---

(٨٨) انظر : كتاب السنة ، لابن أبي عاصم ، ذكر الأهواء المذمومة ، ح (٧).

(٨٩) انظر : ظلال الجنة في تخريج السنة ، للألباني ١٠/١ .

(٩٠) صحيح مسلم : كتاب القدر ، ح (٢٦٥٢) .

المعائب، كما قال تعالى : (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) غافر : ٥٥.

الأصل الثالث: في الجمع بين الشرع والقدر ؛ كما جمع الله بينهما في قوله : (إياك نعبد وإياك نستعين) الفاتحة : ٥ ، وقوله : (فاعبده وتوكل عليه) هود : ١٢٣ ، وقوله : (عليه توكلت وإليه أنيب) هود : ٨٨ ؛ وقوله: (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا) الطلاق ٢ ، ٣ ؛ فالعبادة له والاستعانة به ، وكان النبي ﷺ يقول عند الأضحية : (اللهم منك ولك)[٩١]، فما لم يكن بالله لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله لا ينفع ولا يدوم .

أقسام الناس في الشرع والقدر

أهل السنة والجماعة آمنوا بالشرع والقدر؛ كما بعث الله بذلك رسله وأنزل كتبه ، وجرى على ذلك السلف الصالح والتابعون لهم بإحسان ؛ فآمنو بعلم الله وكتابه السابق وعموم مشيئته وخلقه ، وأمره ونهيه ، ووعده ووعيده ، ولم يدفعوا بالقدر أمرا ولا نهيا ، ولا أبطلوا به شرعا . وهؤلاء أهل الهدى والفلاح آمنوا بهذا وبهذا ، وخالفهم في ذلك ثلاث طوائف :-

المجوسية ؛ وهم القدرية الذين كذبوا بقدر الله وآمنوا بأمره ونهيه ، سموا بالمجوسية لأنهم سلكوا مسلك المجوس في القول بخالقين ؛ فأنكر غلاتهم دخول أفعال العباد في نصوص القدر مطلقا ، وأقر مقتصدوهم بدخولها في نصوص العلم والكتابة ، دون نصوص المشيئة والخلق ؛ وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم على الزعم بأن القول باستقلال العبد بخلق فعله الاختياري ضروري لتحقيق الإيمان بالشرع ؛ لأن القول بخلق أفعال العباد يستلزم إبطال التكليف ، وإلغاء فائدة الوعد والوعيد ؛ إذ لا معنى لأمر العبد ونهيه ، ومدحه وذمه ، وإثابته وعقابه ، على ما ليس بفعله واختياره !

---

(٩١) سنن أبي داود ، كتاب الضحايا ، ح (٢٧٩٥) ، حسنه بعض أهل العلم وضعفه آخرون . انظر : صحيح وضعيف سنن أبي داود ، ح (٢٧٩٥) ، تخريج سنن أبي داود ، لشعيب الأرنؤوط ، ح (٢٧٩٥).

وهذا إنما يرد على المجبرة نفاة قدرة العبد واختياره ، لا على من قال : إن العبد له قدرة ومشيئة حقيقية تابعة لمشيئة الرب وقدرته ، ولها تأثير حقيقي في مقدورها لا يبلغ درجة الإبداع والاستقلال بالمسبب ، أو المعاونة في صفة من صفات الفعل أو وجه من وجوهه ، وإنما هو كتأثير سائر الأسباب في المسببات ؛ أي أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود يكون بتوسط قدرة العبد ؛ والله يخلق الفعل بقدرة العبد ، كما يخلق النبات بالماء ، وكما يخلق جميع المسببات بوسائط وأسباب .

المشركية ؛ وهم الذين أقروا بالقضاء والقدر وأنكروا الأمر والنهي ، وسلكوا مسلك المشركين في إبطال الشرع بالقدر ؛ قال تعالى (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) الأنعام : ١٤٨؛ فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء ، وقد كثر هذا فيمن يدعي الحقيقة من الجبرية ؛ فزعموا أن العارف إذا شهد القدر ، ووصل إلى مقام الاصطلام ، أو الفناء سقط عنه التكليف بالشرع ، والتمييز بين ذوات الأشياء وأحكامها ؛ فلا يستحسن حسنة ، ولا يستقبح سيئة ، ويرى كل فعل يفعله طاعة وقربة حتى لو كان مخالفا للشرع المحكم ؛ لأنه إن عصى أمر الله فقد أطاع إرادته ، وإذا خالف شرعه فقد وافق قدره ؛ وفي ذلك يقول أحدهم :-

أصبحت منفعلا لما يختاره مني ففعلي كله طاعات !

وهؤلاء الجبرية وإن كانوا في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خيرا من القدرية إلا أن القدرية في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرا من بدعة أولئك القدرية ، بل إن المؤلف قطع في منهاج السنة بأن المحتجين على المعاصي بالقدر أعظم بدعة من المنكرين للقدر ، لأن المكذبين بعموم القدر إنما نفوه تعظيما للرب أن يقدر الذنب ثم يلوم عليه ، وهؤلاء كثير منهم منسلخ من الشرع ، يدفع أمر الله ونهيه بقضائه وقدره ؛ فِعْلَ أعداء الرسل الذين ذمهم الله تعالى بقوله :(سيقول الذين

أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا) الأنعام : ١٤٨ ، وأكثر ما أوقع الناس في التكذيب بالقدر احتجاج هؤلاء به(٩٢).

الإبليسية ؛ وهم لفيف من سفهاء الشعراء والزنادقة سلكوا مسلك إبليس في المعارضة بين الشرع والقدر ، واعتبار الأمر بالجمع بينهما بهما تناقضا ، ينافي الحكمة . يقول أحدهم :

ما حيلة العبد والأقدار جارية عليه في كل حال أيها الرائي

ألقاه في اليم مكتوفا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء!

وأما في الجانب العملي من الشرع والقدر ، وهو العبادة والاستعانة فالناس على أربع طوائف :-

فالأولى حافظت على الشرع وفرطت في القدر ؛ فتعبد الله ، وتتحرى الطاعة ، والورع ، ولزوم السنة ، ولكن من غير توكل ، وصبر يحجزهم عن العجز والجزع .

والثانية حافظت على القدر وفرطت في الشرع ؛ فعندهم توكل وصبر ، ولكن من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ؛ وهؤلاء قد يمكنون ويكون لهم شيء من المكاشفات والتأثيرات ؛ لقوة توكلهم وصبرهم ؛ إلا أن تمكينهم لا عاقبة له ؛ لأن العاقبة للمتقين .

والثالثة فرطت في الشرع والقدر معا ؛ فليس لهم عبادة ولا استعانة ، وهم شر الطوائف ؛ فلا يتقون إذا قدروا ولا يصبرون إذا ابتلوا ، كما قال تعالى : (إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا) المعارج : ١٩-٢١ .

والطائفة الرابعة هم من جمع بين الشرع والقدر ؛ فهم لله وبالله ؛ أي يعبدونه ويستعينونه ؛ ففي الشرع يجتهدون في الامتثال علما وعملا ، ويستغفرون من التفريط في المأمور ، ومقارفة المحظور . وفي القدر يستعينون بالله في فعل المأمورات ،

(٩٢) انظر : منهاج السنة ٣/٢٤ .

وترك المحظورات ، والصبر على المقدورات حتى تصل بهم هذه المقامات الشريفة إلى كمالهم الممكن(٩٣) ؛ قال تعالى : (إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) يوسف : ٩٠ ، وقال : (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) آل عمران : ١٢٠ ؛ فعلق حصول الخيرات ، وانتفاء المكروهات على الصبر والتقوى ؛ والتقوى فعل ما أمر الله به ، وترك ما نهى الله عنه ، ولابد مع ذلك من الاستغفار لتتم لهم الطاعة التي تنال بها الخيرات ، وتدفع بها المكروهات ، قال تعالى: (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار) غافر : ٥٥.

وهذه الطائفة هي خير الطوائف الأربع ؛ لأنهم وصلوا ما أمر الله به أن يوصل ، ولزموا الصراط المستقيم الذي بعثت به الرسل ، وأنزلت به الكتب ؛ وهو طريق أصحاب رسول الله ﷺ ، خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين ، قال تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) التوبة : ١٠٠ ؛ فرضي عن السابقين الأولين رضاء مطلقا، ورضي عن التابعين لهم بإحسان(٩٤)، وقد قال النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة : (خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم)(٩٥)، وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول : من كان منكم مستنا فليستن بمن

---

(٩٣) ذكر ابن القيم أنه ما تخلف أحد عن كماله الممكن إلا من ضعف صبره ؛ لأن كمال العبد بالعزيمة والثبات ؛ فإذا انضم الثبات إلى العزيمة أثمر كل مقام شريف . انظر : طريق الهجرتين ، ص (٢٦٦) .

قلت : يقصد بالصبر هنا الصبر حال الإفراد ؛ لأنه إذا أفرد كان شاملا لفعل المأمور وترك المحظور والصبر على المقدور ، كما في قوله تعالى : (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) . وأما إذا قرن بالتقوى فإنه يختص بالصبر على المقدور ؛ كما في قوله تعالى : (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) .

(٩٤) معناه أن الله أوجب للسابقين الأولين الرضوان ، وشرط على التابعين شرطا لم يشرطه فيهم ، وهو اتباعهم إياهم بإحسان ، والمراد بالتابعين كل من أتى بعد الصحابة إلى يوم القيامة ، وليس المراد بهم التابعين اصطلاحا ؛ وهم كل من أدرك الصحابة ولم يدرك النبي ﷺ. انظر : التحفة المهدية ، لفالح آل مهدي ، ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

(٩٥) انظر : صحيح البخاري ، كتاب الشهادات ، ح (٢٦٥١).

قد مات ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد ﷺ ، أبر هذه الأمة قلوبا ، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم . وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : يا معشر القراء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقا بعيدا ، ولأن أخذتم يمينا وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا. وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : خط لنا رسول الله ﷺ خطا، وخط خطوطا عن يمينه وشماله ، ثم قال : هذا سبيل الله وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ : وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله[٩٦]. وقد أمرنا سبحانه وتعالى أن نقول في صلاتنا : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) الفاتحة : ٦ ، ٧ ، قال النبي ﷺ : (اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون) [٩٧] ، وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم ؛ ولهذا كان يقال : تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر ، والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون ، وقال تعالى : (فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى) طه : ١٢٣ ، قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : تكفل الله لمن قرأ القرآن ، وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة ، وقرأ هذه الآية . وقال تعالى : (الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) البقرة : ١-٥ ، فأخبر سبحانه وتعالى أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين ؛ فنسأل الله

---

(٩٦) انظر : مسند الإمام أحمد ، مسند ابن مسعود ، ح (٤١٤٢). وإسناده حسن . انظر : تخريج شرح السنة ، للأرنؤوط ، ١/١٩٧ ، ح (٩٧).

(٩٧) جامع الترمذي ، أبواب التفسير ، ح (٢٩٥٣) ، وهو صحيح . انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/٣٦٩.

العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم ؛ صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

نظام الشرع

الأخذ بالأسباب محقق للإيمان بالأقدار لا مناف لها ؛ فقد أرشد النبي ﷺ الأمة في القدر إلي أمرين هما سببا السعادة ؛ نظام التوحيد ، وهو الإيمان بالأقدار ، ونظام الشرع ؛ وهي الأسباب النافعة التي فيها صلاح معاش العباد ومعادهم(٩٨)؛ ولهذا آمن أهل الهدى والفلاح بالشرع والقدر ، ولم ينكروا الأسباب ، التي يخلق الله بها المسببات ، سواء أكانت قدرية أو شرعية ، كما قال تعالى : (حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) الأعراف ٥٧ ، وقال في بعض أمثال القرآن : (يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به إلا الفاسقين) البقرة : ٢٦ ؛ فأخبر أنه يفعل بالأسباب ، وإثبات تأثيرها عند أهل السنة مشروط باعتقاد أنها مخلوقة لله وطوع مشيئته ، إن شاء خلى بينها وبين اقتضائها لآثارها ، وإن شاء أن يبطل تأثيرها أبطله ، كما أبطل إحراق النار للخليل عليه السلام . وقد خالفهم في طبيعة تأثير الأسباب طائفتان من المتكلمين :-

الأولى : أنكرت تأثير الأسباب ، وزعمت أنها مجرد علامات ، أو معرفات ؛ يفعل الله عندها لا بها ؛ وذلك لأن توحيد الأفعال لا يتحقق إلا بإفراد الله بالخلق والتأثير ، فيستحيل أن يكون مع الله سبب يؤثر في فعل من الأفعال ، لا بطبعه ، ولا بقوة خلقها الله فيه(٩٩)، ولهذا حملوا كل ما ورد في النصوص من إثبات تأثير الأسباب على ما يخرجه عن دلالته الظاهرة ؛ كحمل لام التعليل على لام العاقبة والصيرورة ، وباء السببية على باء المصاحبة .

---

(٩٨) انظر : شفاء العليل ، لابن القيم ، ص ٢٦ (طبعة دار المعرفة ، بيروت) .

(٩٩) انظر : شرح الجوهرة ، ص ٩٨ ، ٩٩ ، متن أم البراهين ، ص ٤ ، ٥ .

وإنكار تأثير الأسباب باطل ، من وجوه :-

١- مخالفة ما جاء به القرآن من إثبات تأثير الأسباب ؛ وأن الله تعالى يفعل بها لا عندها ؛ كقوله تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) النساء : ١٦٠ ، وقوله : (لئن شكرتم لأزيدنكم) إبراهيم : ٧ ، وقوله : (كلوا واشربوا هنيئا بما أسلفتم في الأيام الخالية) الحاقة : ٢٤ ، والقرآن مملوء من إثبات تأثير الأسباب، وليس هناك كتاب أعظم إثباتا للأسباب من القرآن ، ولو تتبعنا ما يفيد إثبات الأسباب في القرآن لزاد على عشرة آلاف موضع كما قال ابن القيم(١٠٠)؛ ولهذا نص أهل العلم على أن إنكار الأسباب قدح في الشرع والحكمة ، كما أن الالتفات إليها بالكلية شرك مناف للتوحيد(١٠١).

٢- إنكار ما خلقه الله في المخلوقات من القوى والطبائع ؛ فالله عز وجل جعل في كل نفس قوة وقدرة تفعل بها كل ما فيه صلاح شأنها ، وجعل لكل مخلوق طبيعة وخواص يؤثر بها فيما حوله ؛ كما جعل طبيعة النار الإحراق ، وطبيعة الماء الإغراق ، فإنكار هذه القوى والطبائع إنكار لما أودعه الله في العالم من الأسباب التي يقوم بها الخلق والأمر .

٣- أن مذهب من أنكر الأسباب يشبه مذهب الجبرية ، الذين أنكروا قوة العبد وقدرته على أفعاله الاختيارية ، يحقق هذا أن نفاة الأسباب أثبتوا للعبد قدرة إلا أنها غير مؤثرة في فعله تسمى بالكسب ؛ وفسروه بمجرد الاقتران العادي بين الفعل وقدرة العبد ، ومآل هذا المعنى إلى القول بالجبر الخالص .

٤- أن إفراد الله بالتأثير فيه إجمال ؛ فإن فسر بالتأثير المستقل عن المشاركة والممانعة فهذا ثابت لله وحده ، ولا يجوز إضافته لشيء من المخلوقات ، وإن فسر بالتأثير المشروط بقدرة الرب ومشيئته فهذا حق لا يجوز نفيه ، فالمسببات يخرجها الله من

---

(١٠٠) انظر : شفاء العليل ، لابن القيم ، ص ٣١٥-٣١٨ .

(١٠١) انظر : مدارج السالكين ١/٢٤٤ .

العدم إلى الوجود بتوسط الأسباب ؛ كما يخلق النبات بالماء ، وأفعال العباد بقدرتهم ، وكما يخلق جميع المسببات بأسبابها ، وليس في إثبات الأسباب بهذا المعنى شيء من الشرك .

٥- نفي الأسباب هو القول المعروف عن الأشاعرة ، ولكنهم لا ينكرون السببية بإطلاق ، وإنما ينكرون السببية بين المخلوقات ؛ تحقيقا لتوحيد الأفعال ؛ الذي أدخلوا في مضمونه إفراد الرب بالتأثير بالأسباب ، ولا يعرف إنكار السببية بإطلاق إلا عن بعض الدهريين من الفلاسفة ؛ ليصلوا من وراء ذلك إلى إنكار دلالة المخلوقات على الخالق ، وإنكار ما علم بالضرورة من أن كل حادث لابد له من محدث .

الطائفة الثانية : هي التي غلت في إثبات تأثير الأسباب ، ومنهم القدرية ، الذين زعموا أن قدرة العبد هي المبدعة لفعله ، أي أن العباد يخلقون أفعالهم الاختيارية المباشرة ، وذلك تحقيقا لأصل مذهبهم في العدل ؛ فقد زعموا أن الله تعالى لو خص بعض عباده بهداية لم يعطها الآخر لكان ظلما للذي منعه .

وهذا القول في الأسباب باطل من وجوه :-

١- أن أفعال العباد من جملة مخلوقات الله تعالى بنص القرآن ؛ قال تعالى : (والله خلقكم وما تعملون) الصافات : ٩٦ ، أي خلقكم وخلق الذي تعملونه ، أو خلقكم وخلق عملكم ؛ وإضافة فعل الله تعالى إلى غيره ضرب من الشرك في الربوبية ؛ ولهذا أنكر السلف مقالة القدرية ، وغلظوا القول فيها ، ووصفوهم بمجوس هذه الأمة ؛ لأنهم أشبهوا المجوس في القول بخالقين .

٢- أن اعتقاد أن مجرد وجود السبب كاف في حصول المسبب اعتقاد شركي آخر؛ لأن الاستقلال بالفعل من خصائص الرب ، وتأثير السبب في مسببه رهن بوجود شرطه وانتفاء مانعه ؛ ولهذا قال المؤلف : من جعلها هي المبدعة لذلك ـ أي جعل قدرة العبد هي المبدعة لفعله – فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره ، وذلك أنه

ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه، ولا بدّ له من مانع يمنع مقتضاه إذا لم يدفعه الله عنه ، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إلا الله وحده ، قال تعالى: (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون) الذاريات : ٤٩ ؛ أي فتعلمون أن خالق الأزواج واحد(١٠٢).

٣- أن المنة على المؤمن بالهداية دون الكافر من باب التفضل ، وترك التفضل لا يعد ظلما ؛ قال غيلان القدري لربيعة بن أبي عبد الرحمن : أرأيت إن منعني الهدى ، ومنحني الردى ، أأحسن إلي أم أساء ؟ فقال ربيعة : إن كان منعك شيئا هو لك فقد ظلمك ، وإن كان فضله يؤتيه من يشاء فما ظلمك شيئا .

وأما الإضلال فقد يكون عقوبة على ذنب سابق ، أو بسبب عدم صلاحية العبد للهداية فلا يعد ظلما لمن أضل ؛ قال تعالى : (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) الصف : ٥ ، وقال : (والله أركسهم بما كسبوا) النساء : ٨٨ ؛ أي أضلهم بسبب معاصيهم ؛ يقول ابن القيم : الله أعلم حيث يضع هداه وتوفيقه ، كما هو أعلم حيث يجعل رسالته ، فهو أعلم حيث يجعلها أصلا وميراثا ، وكما أنه ليس كل محل أهلا لتحمل الرسالة عنه وأدائها إلى الخلق فليس كل محل أهلا لقبولها والتصديق(١٠٣).

٤- كلام المؤلف هنا خاص بطائفة من الغلاة في الأسباب ؛ وهم القدرية الذين ذكرهم في مقابلة الجبرية ، فذكر أن الجبرية أنكروا قدرة العبد على فعله ، وقابلتهم القدرية فجعلوها هي المبدعة . وقد شارك الفلاسفةُ القدريةَ في الغلو في تأثير الأسباب ، ولم يقفوا حيث وقفت القدرية ، بل جعلوا الإبداع ، والاستقلال بالتأثير ثابتا للأسباب كلها ، وهذا التعميم لا يعرف في أتباع الرسل ، قال ابن القيم : لا نعلم من أتباع الرسل من قال إن الأسباب مستقلة بنفسها ، وإنما قالت القدرية :

---

(١٠٢) الرسالة التدمرية ، ص ٢١١ .

(١٠٣) شفاء العليل ، ص ٥٩ .

إن أفعال الحيوان خاصة غير مخلوقة لله ، ولا واقعة بمشيئته[١٠٤].

س / هل قول الفلاسفة باستقلال الأسباب كلها بالتأثير والإبداع يعني أنهم ينكرون وجود الله تعالى ؟

ج / الفلاسفة في هذا الباب نوعان :

أ- دهريون ؛ يقولون بترابط الأسباب والمسببات ترابطا حتميا ، يرجع إلى طبائع الأشياء ، لا إلى مبدأ أعلى يسيرها كما يشاء . وهذا إنكار صريح لوجود الخالق[١٠٥].

ب- إلهيون ؛ وهم الذين أشار المؤلف إليهم بقوله فيما سبق : من الناس من جعل بعض الموجودات خلقا لغير الله ؛ كالقدرية ... وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة ، لا يقولون إنها غنية عن الخالق ، مشاركة له في الخلق[١٠٦]. فهؤلاء كما هو ظاهر من كلام المؤلف لا ينكرون وجود الخالق مع قولهم بالتأثير الذاتي لجميع الأسباب .

س / هل يفهم من قول المؤلف إنهم : (لا يقولون إنها غنية عن الخالق ، مشاركة له في الخلق) أن مقالة هؤلاء الفلاسفة بريئة من الشرك في الخلق وغيره من معاني الربوبية ؟

ج / المؤلف إنما نفى عنهم الشرك بمعنى إثبات مشارك لله في جميع المخلوقات ، مماثل في جميع الصفات ، فهذا لم يقع من أحد من بني آدم ، لا الفلاسفة ولا غيرهم ، ولا يريد بذلك نفي الشرك عنهم بإطلاق ؛ فقد نص في الصفدية وغيرها من كتبه على شركهم في توحيد الربوبية ، وبين هو وغيره من أهل العلم عظم الشرك

---

(١٠٤) مدارج السالكين ٣ / ٤٠٢ (بتصرف يسير) .

(١٠٥) انظر : المعجم الفلسفي ، لجميل صليبا ٤٤٤/١ .

(١٠٦) التدمرية ، ص ١٨١ .

في قولهم : إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد[١٠٧] ؛ وهو القول الذي ابتدعوه لتفسير صدور الكثرة من الوحدة المطلقة ، دون أن يطرأ عليها تغير أو تكثر ؛ فزعموا أن العالم صدر عن الله على نحو تسلسلي ، ليس لله فيه فعل مباشر سوى المبدَع الأول ، والباقي بتوسط العقول العشرة المفارقة التي آخرها ، عقل فلك القمر ، الذي أبدع كل ما تحت الفلك من سحاب وجبال وحيوانات ونباتات ومعادن[١٠٨].

والقول بالصدور أو الفيض ينافي عقيدة المسلمين في أن الله خلق العالم كله خلقا مباشرا دون توسط العقول المفارقة التي تخيلوها ، وينافي أيضا عقيدتهم في إثبات الصفات ، وبخاصة صفة الإرادة ؛ لأن الصدور يعني أن الرب موجب بالذات ، أي أن أفعاله تصدر عنه بلا إرادة كما يصدر الإشراق عن الشمس ، وينافي كذلك عقيدة المسلمين في حدوث العالم ؛ لأن علاقة الله بالعالم عند هؤلاء الفلاسفة علاقة صدور لا خلق ، كما يصدر الضياء عن الشمس ، فكما يصدر الضياء عن الشمس ويقارنها في وجودها فكذلك العالم مقارن في وجوده للمبدأ الأول !

وأما الأصل الفلسفي الذي أوردهم هذه الموارد ، وهو والقول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فباطل من وجوه :-

١- أن وجود الواحد البسيط الذي زعموا أنه لا يصدر عنه إلا واحد وجود مطلق ، والمطلق إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان ؛ أي أن الزعم بأن الله عقل محض يعني أنه وجود مطلق ، وذات مجردة عن كل وصف زائد عليها ، وهذا مآله إلى إنكار وجود الخالق ؛ لأن المجردات إنما توجد في الذهن لا في الواقع ؛ قال شيخ

---

(١٠٧) يزعمون أن هذا ممكن شاهدا ؛ فالنار لا يصدر عنها إلا الإحراق ، والماء لا يصدر عنه إلا التبريد ، فيكون ممكنا غائبا من باب أولى ؛ فالمبدأ الأول إنما صدر عنه المبدَع الأول ؛ قال شيخ الإسلام : يقولون : الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، وليس معهم إلا تشبيه خالق السموات والأرض ورب العالمين بالطبائع ؛ كطبيعة الماء والنار . مجموع الفتاوى ١٢/٣٤٤ .

(١٠٨) انظر : الصفدية ١/٩ .

الإسلام : من لم يميز بين الموجودات الثابتة في الخارج وبين المقدرات الذهنية كان عن العلم خارجا ، وفي تِيْه الجهل والجا[١٠٩].

٢- سلمنا بوجود الواحد البسيط فلا يمكن على تقدير وجوده تفسير صدور الكثرة من الوحدة المطلقة ؛ لأن الواحد إن كان الصادر عنه واحدا لم يصدر عن الآخر إلا واحد وهلم جرا ، فلا يكون في العالم كثرة ، وإن صدر عنه أكثر من واحد بطل أصلهم في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد .

٣- أن القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد باطل شاهدا وغائبا ؛ فالرب واحد ، وقد خلق العالم كله أزواجا قال تعالى : (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون) الذاريات : ٤٩ . وفي الشاهد لا يصدر أثر إلا عن سببين فأكثر ؛ قال المؤلف : (لا يعرف في الوجود واحد صدر عنه بمجرده شيء ، وما يمثلون به من أن النار لا يصدر عنها إلا الإحراق ، والماء لا يصدر عنه إلا التبريد ، والشمس يصدر عنها الشعاع ، ونحو ذلك كلها حجج عليهم ، فإن هذه الآثار لم تصدر عن مجرد هذه الأجسام وطبائعها، بل لا تكون السخونة والإحراق إلا عن شيئين:

أحدهما : النار ، أو الشعاع ، أو الحركة ، فإن هذه الثلاثة من أسباب السخونة.

والثاني: محل قابل لذلك ، كبدن الحيوان والنبات، ونحو ذلك ، وإلا فالسمندل والياقوت[١١٠]وغيرهما لما لم تكن فيه قوة القبول لم تحرقه النار. وقد يُطلى الجسم بما يمنع إحراقه ، وكذلك الشمس التي يكون عنها الشعاع لا بد له من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه ، وإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف لم يحصل الشعاع

---

(١٠٩) الصفدية ١/١٢٥.

(١١٠) السمندل طائر بالهند لا يحترق بالنار ، والياقوت جوهر صلب لا تذيبه النار جعل الله فيهما طبيعة تضاد الاحتراق .

تحته) [١١١].

الحاجة إلى الشرع

الشرع عدل الله في خلقه ، ونوره بين عباده ، وحاجة الناس للشرع في حياتهم ليست من جهة العدل بين الناس في معاملاتهم فحسب ، بل إن حاجتهم إليه من الناحية الفردية الشخصية أعظم وأعظم ؛ لأن الإنسان حارث همام ؛ أي مريد عامل ، فلا بد له من فرقان ودليل يعرف به الحسن والقبيح من إراداته وأعماله ، ويعرف به مآل ما يأتي منها ويذر ؛ هل هو نافع له أو ضار ، وهل يصلحه أو يفسده ؟ وهذا القدر قد يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعا أخرى ، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل لا تعلم إلا بالشرع ، فما أمرت به الرسل من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم ، وما أخبرت به من تفصيل أسماء الله وصفاته ، وتفاصيل اليوم الآخر لا يعلمه الناس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك . وهذه المعرفة المفصلة التي لا تنال إلا بالشرع هي التي يحصل بها الإيمان الشرعي ، الذي جعله الله طريقا لسعادة الدنيا والآخرة ، وهي التي يحصل بها الإنذار ، وتقوم بها الحجة على العباد ؛ قال تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا) الشورى : ٥٢ ، وقال : (قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي إنه سميع قريب) سبأ : ٥٠ ، وقوله تعالى: (قل إنما أنذركم بالوحي) الأنبياء : ٤٥ .

ومذهب أهل السنة والجماعة في التحسين والتقبيح لا يخرج عن هذا التفصيل ؛ فقد رأوا أن الحسن والقبح صفات ثبوتيه للأفعال ، لاشتمالها على صفات حقيقية صارت بها حسنة أو قبيحة ، ولكن إدراك حسن الأشياء وقبحها ليس عقليا أو

---

(١١١) درء التعارض ٣٣٨/٧ (بتصرف يسير) . يعني الجسم الذي تحت سقف لا تصيبه حرارتها لعدم انعكاس شعاعها عليه .

شرعيا بإطلاق ، فمنها ما يعلم بالعقل ؛ كحسن الصدق وقبح الكذب ، ومنها ما يعلم بالشرع ؛ كحسن التطهر بالتراب وقبح التطيب في الإحرام ، ومنها ما يعلم بهما معا ؛ كحسن الصلاة ، وقبح تعطيل الحدود . ويختص الشرع في هذا الباب بأمور ؛ منها :-

١- معرفة حسن الأشياء وقبحها على التفصيل ، وكذلك عواقب الأفعال من السعادة والشقاوة على التفصيل ؛ فهذا كله مخصوص بالشرع .

٢- أن الشرع هو الشرط في المؤاخذة على ترك الحسن وفعل القبيح ؛ فحسن الأشياء أو قبحها قبل ورود الشرع سبب للمدح أو الذم عقلا وشرعا ؛ ولهذا وصف الله الكفار قبل البعثة بالطغيان والفساد ، وسمى أفعالهم ذنوبا وفواحش وافتراء ، فسبب العقاب قائم بهم قبل البعثة ، ولكن لا يلزم من وجود سبب العقاب وقوعُه والمؤاخذُة به ؛ لأن الله نصب لهذا السبب شرطا وهو بعثة الرسل ، فانتفاء العذاب قبل البعثة لانتفاء شرطه ، لا لعدم وجود سببه .

٣- أن حسن الأفعال الذي لا يعلم إلا بالشرع قد يكون لمصلحة في الفعل ، وقد يكون لمجرد ابتلاء العبد ؛ هل يطيع أو يعصي ؛ كحديث الأبرص ، والأقرع ، والأعمى ؛ فقد كان المقصود ابتلاءهم لا نفس الفعل .

وقد خالف أهل السنة والجماعة في هذا المقام الكبير طائفتان متقابلتان من المتكلمين :-

الأولى : نفاة التحسين والتقبيح العقلي ؛ فالأفعال في نظرهم ليس لها صفات حقيقية توجب كونها حسنة أو قبيحة ، وإنما هي سواسية في نفس الأمر ، ولهذا لا يعلم بالعقل حسن فعل ولا قبحه لا في حق الرب ولا في حق العبد ؛ أما في حق الله فلأن القبيح منه ممتنع لذاته ؛ ويجوز في حق الله فعل كل ممكن أو تركه ؛ لأنه لا يقبح منه فعل حتى عقاب الطائع وتنعيم العاصي !

وأما في حق العباد فلأن الحسن والقبح لا يثبت إلا بالشرع ؛ فلا معنى للحسن إلا

مجرد تعلق الأمر بالفعل ، ولا للقبح إلا مجرد تعلق النهي به ؛ فما أمر به الشرع حسن وما نهى عنه قبح ، فالحسن والقبح صفتان إضافيتان ، تحصلان عند اقتضاء الشرع إيجاد فعل أو تركه ، فإذا أمر الشرع بالصلاة حسنت بأمره ، وإذا نهى عن الزنا قبح بنهيه ، ولو أمر بما نهى عنه لصار حسنا وبالعكس ؛ لأن الأفعال سواسية في نفس الأمر ، ومرجع الحسن والقبح إلى الأمر والنهي ، لا إلى صفات حقيقية في الأفعال توجب كونها حسنة أو قبيحة(١١٢).

وهذا المذهب في التحسين والتقبيح غير مسلم ؛ لوجوه :-

١- أنه مخالف للفطرة ؛ فالناس بفطرهم يفرقون بين الحسن والقبيح ، ولولا أن في الأفعال صفات حقيقية توجب حسنها أو قبحها لما تأتَّى لهم هذا التفريق .

وقد رجع المتكلمون بهذا المعنى إلى الملاءمة والمنافرة ، وقالوا : إن الحسن والقبح إذا فسرا بمعنى الملاءمة والمنافرة ؛ كالعدل والظلم ، أو بمعنى الكمال والنقص ؛ كالعلم والجهل فلا نزاع في كونهما عقليين ، وإنما النزاع في كون الفعل متعلق المدح والذم والثواب والعقاب عاجلا وآجلا(١١٣).

وهذا التحرير والتقسيم لا حقيقة له ؛ لأن الحسن بمعنى الملائم والقبيح بمعنى المنافر ، وإلى الملاءمة والمنافرة تعود سائر الأقسام ؛ فالكمال ملائم والنقص منافر ، والمدح والثواب ملائم والذم والعقاب منافر .

٢- أنه مخالف للعقل ؛ وذلك أن العقل شاهد باشتمال الأفعال على صفات حقيقية توجب كونها حسنة أو قبيحة ، ولو كانت الأفعال كلها سواء في نفس الأمر لم يكن هناك فرقان بين ما يجوز أن تدعو إليه الرسل وما لا يجوز أن تدعو إليه ، ولتعطلت أعظم آيات الرسل ، وهي الدعوة إلى ما استقر حسنه في العقول ،

---

(١١٢) انظر : الأربعين ، للرازي ٣٤٦/١ ، شرح المقاصد ، للتفتازاني ٢٨٢/٤ ، ٢٨٣ ، شرح العضدية ، للدواني ٥٦٥/٢ ، ٥٦٦ .

(١١٣) انظر : المحصول ، للرازي ١٥٩/١ ، ١٦٠ ، شرح المقاصد ، للتفتازاني ٢٨٢/٤ .

والنهي عما استقر قبحه فيها .

٣- أنه مخالف للشرع ؛ فالنصوص الشرعية تدل على اشتمال الأفعال على صفات حقيقية كانت بها حسنة أو قبيحة قبل ورود الشرع ؛ قال تعالى : (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) الأعراف : ١٥٧؛ فدل على اشتمال الأفعال على صفات تقضي بكونها من الحسن المعروف الطيب ، أو من القبيح المنكر الخبيث ، وهذا الاشتمال ثابت لها قبل مجيء الشرع ، وقال تعالى : (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة) الإسراء : ٣٢ ؛ فعلل النهي باشتماله على الفحش ، فدل على أن وصف الفعل مغاير للحكم ، وأن الحكم ثبت للفعل لاشتماله على القبح قبل النهي ؛ لأن العلة تسبق المعلول .

الطائفة الثانية : القائلون بأن الأفعال يعرف حسنها وقبحها بالعقل ، فالعقل يدرك حسن كثير من الأفعال وقبحها في حق الله وحق وعباده ، والشرع إنما هو مقرر أو كاشف لصفة الفعل من حسن أو قبح لا منشئا لها ؛ فيقرر ما أدركه العقل من حسن أو قبح ، ويكشف وجه الحسن والقبح فيما لا يدركه العقل ، وبنوا على ذلك الإيجاب والتحريم العقلي شاهدا وغائبا ؛ فأوجبوا على الله ما رأوه حسنا بعقولهم ، وحرموا عليه ما رأوه قبيحا بها ، وهكذا الشأن في حق العباد ؛ فقالوا : إن العباد مكلفون قبل ورود الشرع بما دل عليه العقل(١١٤).

وهذا المذهب باطل من وجوه ؛ منها :-

١- لا نسلم أن الشرع مجرد كاشف عن وجه الحسن أو القبح لا سببا له ؛ لأن الأفعال التي يعلم حسنها بالعقل كالصدق والعدل يكسبها الشرع بأمره حسنا إلى

---

(١١٤) انظر : شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ، ص ٧٦ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ٣١٦-٣٢٤ ، ٦١٤ ، مع البحر المحيط للزركشي ١٣٧/١ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٣ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٩١/٨ ، ٤٣١ .

حسنها ، والتي لا يعلم حسنها بالعقل ؛ كالتجرد في الإحرام ، والتطهر بالتراب يكون منشأ الحسن من نفس الشرع .

٢- أن العقل وإن أدرك حسن كثير من الأفعال وقبحها إلا أن إدراكه لا يصح أن يكون أساسا للإيجاب والتحريم ، لا في حق الرب ولا في حق العبد ؛ أما في حق الرب فلأنه ليس كل ما حسن أو قبح شاهدا حسن أو قبح غائبا[١١٥] ، ولأن الإيجاب العقلي على الله يستلزم سلب الاختيار و الإلجاء إلى الإنجاز ، وهو محال في حق ذي القدرة المطلقة والمشيئة النافذة . وأما في حق العباد فلأن التكليف بمقتضى العقل يناقض قواطع الشرع الدالة على أن قيام الحجة على العباد إنما يكون بمقتضى الرسالة ، وبلوغ الحجة الشرعية .

٣- أنهم يربطون التحسين والتقبيح العقلي بنفي القدر ، ومسائل التعديل والتجوير ؛ فيزعمون أنه لولا استقلال العباد بأفعالهم لما حسن التكليف ، والثواب والعقاب ؛ إذ لا معنى لذلك مع عدم خلق العبد لفعله ، وهذا الزعم يخالف أدلة عموم المشيئة والخلق وإفراد الله بمعاني الربوبية ، كما يخالف تعظيم الله تعالى ؛ إذ لو كانت الأفعال من خلق العباد كما يدعون لكان خلق العباد أكثر من خلق رب العباد ؛ إذ الأفعال أكثر من الذوات بكثير .

مناط التنزيه عن فعل القبيح

اتفق المتكلمون على أن الله لا يفعل القبيح ، ثم اختلفوا في مناط هذا التنزيه ؛ هل هو استحالة تصوره في حق الله تعالى ، أو لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين :-

الأول : أن امتناعه يرجع إلى استحالة تصوره في حق الله تعالى ؛ لجواز تعلق المشيئة بفعل كل ممكن أو تركه ، فكل مقدور يحسن من الله فعله إلا ما دل السمع على

---

(١١٥) أي ليس كل ما حسن أو قبح من المخلوق حسن أو قبح من الخالق .

امتناعه ؛ فينزه الله تعالى عنه لدلالة السمع لا لقبحه في نفسه ؛ فالظلم مثلا محال على الله لذاته ؛ إذ ليس في الممكن المقدور ظلم ؛ لأن الظلم إما التصرف في ملك الغير ، وإما مخالفة الأمر ، وكلاهما في حق الله محال ، فليس فوقه آمر تجب طاعته ، ، والعالم جميعه ملكه يفعل ما يشاء ، فكل واقع أو ممكن عدل(١١٦).

وهذا القول باطل من وجهين :-

١- أن الله لا يجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن ؛ لأن ما لا يليق به من الممكنات محال على الله عقلا كما هو محال عليه شرعا ، فالعبث مثلا محال على الله لمنافاته كمال الحكمة ، والظلم محال على الله عقلا لمنافاته كمال عدله ، فالممكنات التي لا تليق بالله تعالى محالة لمنافاتها لكماله لا لمجرد إخباره بأنه لا يفعلها ؛ ولهذا تمدح سبحانه بعدم الظلم في نصوص كثيرة ، كقوله تعالى : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما) طه : ١١٢ ، والمدح إنما يكون بترك المقدور ، لابترك الممتنع ، فعلم أن من الممكنات ما هو ظلم تنزه الله عنه مع قدرته عليه ، وبذلك استحق الحمد ؛ لأن الحمد إنما يقع بالأمور الاختيارية من فعل أو ترك ؛ فمن جوز عليه فعل ممكن لزمه ألا يجعله محمودا على ما فعله من العدل ، أو ما تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة أو تركه من العذاب والنقمة.

٢- أن تجويز كل ممكن على الله تعالى يعني إنكار صفة الحكمة ، ورفع الفرق في خلق الله وأمره بين الذوات والصفات ، كالهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار، والرحمة والعذاب ؛ لأنها سواسية في نفس الأمر ، وإنما حسنت أو قبحت لتعلق الأمر أو النهي بها ، لا إلى صفات حقيقية فيها تقضي بكونها حسنة أو قبيحة . وقد التزموا بنفي الحكمة بحجة تنزيه الله عن الأغراض ، وزعموا أن خلق الله وأمره لمحض المشيئة ، لا لحكمة تعود إلى الرب

---

(١١٦) انظر : الرسالة التدمرية ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

يرضاها ويحبها ، ولا لحكمة تعود على العباد ؛ وقالوا : إن التكليف مجرد امتحان بالأمر والنهي ، والآلام التي تصيب غير المكلفين ترجع لمحض المشيئة التي تخصص بلا سبب ولا حكمة(١١٧)!

القول الثاني : أن مناط امتناع القبيح على الله يرجع إلى القبح العقلي الذي أثبتوه بناء على قياس الغائب على الشاهد فيما يحسن ويقبح ؛ ولهذا وضعوا للرب شريعة بعقولهم ، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح ، فأوجبوا على الله ما رأوه حسنا بعقولهم ، وحرموا عليه ما رأوه قبيحا بها(١١٨)!

وهذا باطل من وجوه :-

١- أن هذا المناط ليس مبنيا على المعنى الذي يثبته الشرع والعقل للحسن والقبح ، وإنما هو مبني على تشبيه الخالق بالمخلوق فيما يحسن من أفعاله ويقبح ؛ والتشبيه في الأفعال كالتشبيه في الذات والصفات ؛ كل ذلك باطل بنص القرآن ؛ قال تعالى : (أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون) النحل : ١٧ ، قال ابن القيم : (قياس أفعال الله على أفعال عباده من أفسد القياس ؛ فإنه تعالى ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته فكذلك ليس كمثله شيء في أفعاله ، وكيف يقاس على خلقه ؛ فيحسن منه ما يحسن منهم ، ويقبح منه ما يقبح منهم ، ونحن نرى كثيرا من الأفعال تقبح منا وهي حسنة منه ؛ كإيلام الأطفال والحيوان ، وإهلاك من لو أهلكناه نحن لقبح منا من الأموال والأنفس ، وهو منه مستحسن غير مستقبح ، ونرى ترك أحدنا عبيده وإماءه يقتل بعضهم بعضا ، ويفسد بعضهم بعضا ، وهو متمكن من منعهم قبيحا ، وهو سبحانه قد ترك عباده كذلك ، وهو قادر على

---

(١١٧) انظر : الأربعين ١/٣٥٠ ، شرح المقاصد ٤/٣٠١ ، التبصير ، للإسفرائيني ، ص ١٠٣ ، المسائل المشتركة ، للعروسي ، ص ٢٧٢ .

(١١٨) انظر : الرسالة التدمرية ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

منعهم ، وهو منه حسن غير قبيح ، وإذا كان هذا شأنه سبحانه وشأننا فكيف يصح قياس أفعاله على أفعالنا ؟ !)[١١٩]؛ ولبطلان هذا المناط في التنزيه قال المؤلف : وهؤلاء نزهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه، ولا حقيقة له، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح، وشبهوه بعباده فيما يؤمر به وينهى عنه[١٢٠].

٢- أن أصل هذا القول إنكار صفة الحكمة ، المتضمنة لوصف الله بالمحبة والرضى والسخط والفرح ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية، ودلت عليه الشواهد العقلية ، فقد أنكروا أن تكون الحكمة صفة حقيقة قائمة بذات الرب كسائر صفاته ، كما أنكروا أعظم متعلقاتها ؛ وهي الحكم التي تعود إلى الرب ويحبها الله ويرضاها ، وزعموا أن الحكمة إنما تعود على العباد لا على الرب ؛ وهي مراعاة مصالح الخلق في المخلوقات ، والتعويض في المأمورات ، وهذا خطأ كبير ؛ لأن العبادات مهما عظمت فإنها لا تقابل الثواب ، ورعاية مصالح العباد وإن كانت من حكم الخلق إلا أنها مقصودة لجملة الخلق ، لا لكل مخلوق بعينه كما يزعمون ، والحكم التي تعود إلى الرب ويحبها ويرضاها هي أعظم متعلقات صفة الحكمة ؛ وهي مقصودة في المخلوقات والمأمورات ، ففي المخلوقات يحب الله أن يعرف بأسمائه وصفاته وآياته ويعبد ويذكر ويشكر ، ويظهر أثر أسمائه وصفاته وشواهد وحدانيته في مخلوقاته . وفي المأمورات هو يحب الطاعة ، ويفرح بتوبة التائب ، ويكره المعاصي ، ويغار إذا أتى العبد شيئا من حرماته . وهذا القدر الشريف من الحكمة وما تضمنه من صفات الكمال ؛ كالمحبة ، والفرح أنكره هؤلاء المقصرون في إثبات الحكمة كما أنكره أولئك النفاة لأصل الحكمة ؛ ولهذا قال المؤلف : ثم إن كلتا الطائفين لما كانت تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضى والسخط والفرح ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية، ودلت عليه الشواهد العقلية تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا

---

(١١٩) مفتاح دار السعادة ، (طبعة دار الكتب العلمية) ، ٥٢/٢ (باختصار) .

(١٢٠) الرسالة التدمرية ، ص ٢١٨ (بتصرف يسير) .

يفعل القبيح ، هل ذلك ممتنع لذاته وأنه لا تتصور قدرته على ما هو قبيح ، أو أنه سبحانه وتعالى منزه عن ذلك لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه ؟ على قولين ، والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين[١٢١]. أي القولين في التحسين والتقبيح ؛ فكما أن النفاة والغلاة أخطؤوا في هذا الأصل ، وكان الصواب في قول ثالث خارج عنهما ، فكذلك الشأن في تحديد مناط التنزيه عن فعل القبيح ، فالقولان كلاهما باطلان ، والصواب أن مناط التنزيه هو منافاة القبيح لحكمة الله في خلقه وأمره ولما تضمنته حكمته من صفات كماله ، كالمحبة والرضى والفرح ونحو ذلك ، وهو القدر الذي اتفق الفريقان على إنكاره وتعطيله كما قال المؤلف آنفا .

دعوى سقوط الفرق بين الحسن والقبيح

الشرع إنما جاء لبيان الفرق بين الحسن والقبيح في حقيقته وعاقبته ، ومع ذلك زعم بعض الصوفية أن العارف إذا شهد القدر ، وبلغ مقام الفناء أو الاصطلام ، سقط تمييزه بين ذوات الأشياء وأحكامها ؛ فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة ، ولا يفرق بين حسن وقبيح ، ولا بين طاعة ومعصية[١٢٢]. وربما حمل بعضهم على هذا المعنى قول بعض المشايخ : أريد أن لا أريد ، أو إن العارف لا حظ له ، أو إنه يصير كالميت بين يدي الغاسل !

وهو مذهب باطل من وجوه ، منها :-

١- أن دعوى سقوط التمييز بين الذوات والأحكام غلط في الحقيقة الكونية ؛ حيث ظنوا أن سقوط هذا التمييز موجود مع أنه لا وجود له ، فالإنسان لا يمكن أن يسقط إحساسه بحسن الأشياء وقبحها مع وجود الحياة ، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض ؛ كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن

---

(١٢١) الرسالة التدمرية ، ص ٢١٧ .

(١٢٢) انظر : الرسالة التدمرية ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع ؛ فإن النائم لم يسقط إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسره تارة وما يسوؤه أخرى ، والأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهي مع نقص صاحبها لضعف تمييزه ، لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقا.

٢- أن دعوى سقوط التمييز بين الذوات والأحكام غلط في الحقيقة الدينية الشرعية أيضا ؛ فهو غلط في أمر الله وشرعه كما كان غلطا في خلقه وقدره ؛ حيث ظنوا أن هذا الاصطلام أو سقوط التمييز بين الحسن والقبيح معظم ممدوح في الشرع ، مع أنه لا مدح شرعا في عدم العقل والمعرفة ، ولا في عدم التمييز بين الحسن والقبيح ، وصاحبه إما مذموم أو معذور ، بل إن الحقيقة الشرعية الدينية المعلومة بالضرورة دائرة على التمييز بين الحسن والقبيح ، فكُتُب الله وشرائعه مدارها على الفرق بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشد والغي ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

٣- أن هذه الدعوى مخالفة لضرورة الحس والذوق، لأن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يؤكل ويشرب، وما لا يؤكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، فمن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائما فقد افترى ، وخالف ضرورة الحس .

٤- أنها مخالفة لضرورة العقل والقياس، فالواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله، فإنه إذا كان مشاهدا للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور ، والحسن والقبيح ، ثم عومل بموجب ذلك مثل أن يُضرب ويجاع فلا بد أن يلوم ويعيب من فعل به ذلك ، وحينئذ ينتقض قوله ، ويخرج عن أصل مذهبه في الزعم بأن من شاهد القدر سقط تمييزه بين القبيح والحسن . وأما قول بعض المشايخ : أريد أن لا أريد ، أو إن

العارف لا حظ له ، أو إنه يصير كالميت بين يدي الغاسل فهذا محمول على سقوط إرادته التي لم يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه ، وأما من أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية ، وأنه لا يحس باللذة والألم ، والنافع والضار ، والحسن والقبيح فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل ، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل.

وبهذا ينتهي هذا الشرح للرسالة التدمرية ، التي حوت خلاصات محققة في توحيد الصفات ، وفي توحيد العبادات ؛ ولهذا كانت محل اهتمام العلماء وطلبة العلم ، فرحم الله مؤلفها وأحسن إليه ، ورحم الله كل من عني بهذا الكتاب القيم من المسلمين ؛ فهو من أعظم ما عرفنا من الكتب التي تبني طالب العلم ، وتعلو بفهمه وعقله ، وتنير بصيرته ، وتوسع مداركه ، ودائرة معارفه . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه ؛ عبده ورسوله محمد ، وآله وصحبه ، وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين .

****

أهم مراجع الكتاب

- ابن تيمية السلفي ونقده لمسالك المتكلمين في الإلهيات ، د/ محمد الهراس ، دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى .
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ، لابن القيم ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الثانية .
- الأربعين في أصول الدين ، للفخر الرازي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى .
- اعلام الموقعين ، لابن القيم ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى .
- البحر المحيط ، لبدر الدين الزركشي ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ، وزارة الأوقاف .
- البلاغه فنونها وافنانها ، لفضل عباس ، دار الفرقان ، الطبعة الثانية .
- بيان تلبيس الجهمية ، لابن تيمية ، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .
- التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ، لفالح آل مهدي ، مكتبة الحرمين ، الطبعة الثانية .
- التعريفات ، للجرجاني ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .
- تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى . وكذلك طبعة دار التراث ، ودار طيبة .
- تفسير الطبري ، لابن جرير ، دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر ، مطبعة فضالة ، المحمدية .
- التنكيل ، للمعلمي ، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة .
- جامع الدروس العربية ، لمصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، الطبعة الثامنة عشرة .
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ، لابن القيم ، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوط ، دار العروبة بالكويت .
- الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح ، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِيَّة . الطبعة الأولى .
- الجواب الكافي أو الداء والدواء ، لابن القيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، لابن القيم ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية .
- حقيقة المثل الأعلى وآثاره ، لعيسى السعدي ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى .
- درء تعارض العقل والنّقل ، لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ، تحقيق د/ محمَّد رشاد سالم . مطابع جامعة الإمام محمَّد بن سعود ، الرياض ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ .
- دفع إيهام الاضطراب ، للشنقيطي ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الأولى .
- دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه ، لعيسى السعدي ، دار الأوراق الثقافية ، الطبعة الأولى .
- الرد على الاخنائي ، لابن تيمية ، طبع ونشر الرئاسة العامة للإفتاء بالرياض .

- الرد على الشاذلي ، لابن تيمية ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الثانية .
- الرد على المنطقيين ، لابن تيمية ، إدارة ترجمان السنة بلاهور ، الطبعة الرابعة .
- الرسالة التدمرية ، لابن تيمية ، تحقيق د/ محمد السعوي ، الطبعة الأولى .
ـ الروح ، لابن القيم ، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة .
- روضة المحبين ، لابن القيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- زاد المعاد ، لابن القيم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة عشرة .
- سلسلة الأحاديث الصّحيحة ، لناصر الدِّين الألباني . الطبعة الثّانية ، مكتبة المعارف بالرّياض .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة ، لناصر الدِّين الألباني . الطبعة الأولى ، مكتبة المعارف بالرّياض .
- السنّة ، لابن أبي عاصم الشيباني ، تخريج محمَّد ناصر الدِّين الألباني . الطبعة الأولى المكتب الإسلامي . وكذلك تحقيق د/باسم الجوابرة ، طبعة دار الصميعي ، الطبعة الخامسة .
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة .
- شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي ، دار ابن كثير ، الطبعة الثانية .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، لأبي القاسم اللالكائي ، دار طيبة ، الرياض .
- شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار الهمذاني ، مكتبة وهبة بمصر ، الطبعة الأولى .
- شرح التدمرية ، للشيخ عبد الرحمن البراك ، دار كنوز اشبيليا ، الطبعة الأولى .
- شرح جوهرة التوحيد ، لإبراهيم البيجوري ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .
- شرح صحيح مسلم ، للحافظ يحي بن شرف النّووي . دار الكتب العلميّة ببيروت .
- شرح العقيدة الطحاوية ، لعليّ بن عليّ بن أبي العزّ الحنفي ، بتخريج الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة التاسعة .
- شرح العقيدة الواسطية ، لعبد الرحمن البراك ، دار التدمرية ، الطبعة الأولى .
- شرح العقيدة الواسطية ، لمحمد بن عثيمين ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الثالثة .
- شرح المقاصد ، لسعد الدين التفتازاني ، عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى .
- شرح النونية ، لمحمد هراس ، دار الكنب العلمية ، بيروت .
- الشريعة ؛ لأبي بكر الآجري ، دار الوطن ، الطبعة الثانية .
- شفاء العليل ، لابن القيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- الصارم المسلول على شاتم الرسول ، لابن تيمية ، رمادي للنشر ، الطبعة الأولى .
- صحيح الجامع الصّغير وزيادته ، لمحمّد ناصر الدِّين الألباني . الطبعة الثّانية ١٤٠٦ هـ ، المكتب الإسلاميّ .
- الصفدية ، لابن تيمية ، تحقيق د/ محمد رشاد ، الطبعة الثانية .

- الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة ، لمحمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة ، تحقيق د / عليّ بن محمَّد بن دخيل الله . دار العاصمة ، الرّياض ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٨ هـ .
- طبقات الحنابلة ، لأبي يعلى ، مطبعة السنة المحمدية بمصر .
- طريق الهجرتين ، لابن القيم ، تحقيق / محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، الطبعة الثالثة . وكذلك طبعة دار ابن كثير الخامسة ، تحقيق يوسف بدوي .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ ، للحافظ / أحمد بن عليّ بن حجر ، ترقيم / محمَّد فؤاد عبد الباقي ، وتحقيق الشّيخ / عبد العزيز بن باز . دار المعرفة ببيروت .
- فتح الباري ، لابن رجب ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الثالثة .
- القواعد المثلى ، لمحمد بن عثيمين ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الثالثة .
- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ، للسخاوي ، مكتبة المؤيد .
- كتب الألباني في الموسوعة الشاملة (http://www.islamport.com/) .
- الكليات ، للكفوي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- مباحث الربوبية والقدر ، لعيسى السعدي ، دار الأوراق الثقافية ، الطبعة الأولى .
- مجموع عقائد السلف ، جمع علي النشار وعمار الطالبي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام أحمد بن تَيْمِيَّة ، جمع وترتيب عبد الرّحمن بن محمَّد بن قاسم . مطبعة المساحة العسكريّة بالقاهرة ١٤٠٤ هـ .
- المجموع في ترجمة الشيخ / حماد الانصاري ، دار الإمام مسلم ، الطبعة الأولى .
- المحصول في أصول الفقه ، لفخر الدين الرازي ، طبعة جامعة الإمام بالرياض ، الطبعة الأولى .
- مختصر الصواعق المرسلة ، للموصلي ، أضواء السلف ، الطبعة الأولى .
- مختصر العلو ، للألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى .
- مدارج السّالكين ، للإمام ابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق محمَّد الفقي . دار الرشاد بالمغرب .
- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ، للعروسي ، دار حافظ ، الطبعة الأولى .
- معجم البلاغه ، لبدوي طبانه ، دار العلوم ، الرياض .
- المعجم الفلسفي ، لجميل صليبا ، الشركة العالمية للكتاب .
- معجم المناهي اللفظية ، لبكر أبو زيد ، دار العاصمة ، الطبعة الثالثة .
- مفتاح دار السعادة ، لابن القيم ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الثانية . وكذلك طبعة دار الكتب العلمية
- منهاج السنّة النّبويّة ، لشيخ الإسلام أحمد بن تَيْمِيَّة ، تحقيق محمَّد رشاد سالم . الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .
- النبوّات ، لابن تَيْمِيَّة ، أضواء السّلف ، الطّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

- نهاية السول في شرح منهاج الأصول ، للأسنوي ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
- الوعد الأخروي ، لعيسى السّعدي . دار عالم الفوائد بمكّة ، الطّبعةالأولى ، ١٤٢٢ هـ .

****

موضوعات الكتاب

مقدمة الكتاب ٢

القسم الثاني

التوحيد في العبادات

دلالة توحيد العبادة..... ٣
أهمية توحيد العبادة ٥
معنى كلمة التوحيد ١٢
الغلط في كلمة التوحيد ١٦
تحقيق كلمة التوحيد ٣٢
الشرع والقدر ٤٥
أقسام الناس في الشرع والقدر ٥٠
نظام الشرع ٥٥
الحاجة إلى الشرع ٦٢
مناط التنزيه عن فعل القبيح ٦٦
دعوى سقوط الفرق بين الحسن والقبيح ٧٠
مراجع الكتاب ٧٣
موضوعات الكتاب ٧٧

****